

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي  
الشعبة: علوم اقتصادية. التخصص: بنوك واسواق مالية.

اثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية  
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من 2002-2011.

مقدمة من طرف الطالب:  
تحت اشراف الاستاذة:

غلاي

بن قدور فتحي  
نسيمة.

اعضاء لجنة المناقشة:

الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب	الصفة
مستغانم	أستاذ محاضرا	بن شني يوسف	رئيسا
مستغانم	أستاذ محاضرا	غلاي نسيمة	مقررا
مستغانم	أستاذ محاضرا	لعلمي فاطمة	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017.

# الاهداءات

"حمداً لمن علم القلم، فلولا القلم لما وصل علم الأولين إلى الآخرين، وطلة وسلاماً على من أرشد جميع الأمم إلى الاختراع، والإبداع في أمور الدنيا، والإتباع في أمور الدين"  
أهدي هذا العمل:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني ارحمهما كما ربياني صغيراً"  
إلى اللذان أوقدا شمعنا حياتهما ليضيئنا لي دربا يشيع بنور العلم والمعرفة، إلى اللذان كانا لي ينبوع الرحمة والحب والأمل والحياة، أنعني بقدسية لأهدي كلمات هذا العمل المتواضع إلى من غمرتني بحنانها وعطفها، إلى من سمرت الليالي، إلى من سلكت دروب الألم لتوفر لي دروب الأمل وتحملت وخزات أشواق الحزن لأقطف أنا ورود الفرح والياسمين إليك يا أطيب وأعز أم في الدنيا، إليك يا من سكنت ربوع قلبي أمة العنونة حفظها الله وأطال في عمرها.  
إلى من أثار لي دروب الحياة وانتعشت به أيامي في الشدة والرخاء أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى الذين لا أكتفي بمدحهم وذكركم ووصفهم حفظهم الله وأطال في أعمارهم أخوتي الأعزاء،  
محمد، عبد القادر، عابد، خديجة، رشيدة، صدام حسين.

وكذا الكتاكيت: نور الهدى، محمد، ملاك، سمية (سوسو)، أشواق (شوشو)، إيناس.

إلى كل من يكن لي المحبة والخير إلى كل من حفظهم القلب ولم ينطق بهم اللسان.

إلى كل أصدقاء الدروب وإلى كل أصدقائي الطلبة الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي كلهم، بدون استثناء أثار الله طريقهم المستقبلي وخاصة طلبة بنوك واسواق مالية دفعة 2017

# فتحي

# تشكرات

لبسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: " دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وأخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين ". الآية 01 من سورة يونس.

أولا الشكر لله عز وجل الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الحمد لله والشكر لله على النعم التي لا يحصيها الفكر ولا يعدها اللسان ولا يدونها القلم،  
فالحمد لله

الذي وفقني بقدرته ورحمته لإتمام هذا العمل المتواضع راجيا من جل وعلا أن يجعله في ميزان حسناتي وأن يكون منبع نور لتساؤلاتي خيري.

أتوجه بالشكر الجزيل والاعتراف الصادق إلى الأستاذة المشرفة (غلاي نسيمه) على كل ما قدمته  
لنا من عطاء وتوجيه

ونسح ولم تبخل علينا بالمعلومة ولا بالفكرة ولا حتى بالكلمة الطيبة لإعداد هذا العمل وأرجو من  
الله أن يوفقهما لما تحبه وترضاه

واشكر كل من تعلمت على يديه حرفي لأصل إلى ما أنا عليه، كما اشكر كل من ساهم من  
قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

## أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، كعينة للدراسة من فترة 2002-2011.

### ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير التغيرات في سعر الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، كما تهدف إلى المقارنة بين إيرادات البنك الرئيسية وإيراداته الثانوية، وعلى هذا الأساس تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، كعينة للدراسة من فترة 2002-2011. مستعملين في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي للجانب النظري، والتاريخي والتجريبي لدراسة الحالة، واعتمادا على أدوات التحليل الإحصائي وبرامج الجدول (Excel). وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الصرف المتبع هو الذي يحدد نوعية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين. وكنتيجة للدراسة فإن سعر الصرف المتبع في الجزائر هو سعر الصرف الثابت والمفروض من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية. الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار الصرف، تقييم أداء المصارف، نظام camels، حجم المعاملات الخارجية، إيرادات الصرف، صافي الدخل.

L'impact des fluctuations des taux de change sur les performances des banques commerciales algériennes - le cas de l'agriculture et étude de la Banque de développement rural (BADR), comme échantillon pour l'étude de la période 2002-2011.

Résumé de la recherche:

Cette étude vise à déterminer l'effet des variations du taux de change sur la performance des banques commerciales algériennes, vise également à comparer yens banque des revenus que la principale secondaire, et sur cette base ont été choisis l'agriculture et la Banque de développement rural (BADR), comme échantillon pour l'étude de la période 2002-2011.

Les utilisateurs de ce côté descriptif et analytique de la méthode théorique et historique et expérimentale pour étudier le cas, en fonction du planificateur d'outils d'analyse statistique et des programmes (Excel).

L'étude a conclu que l'échange a suivi un système qui détermine la qualité des relations entre les opérateurs économiques Les résidents et les non-résidents.

A la suite de l'étude, le taux de change appliqué en Algérie est le taux de change fixe imposé par la banque centrale aux banques commerciales.

Mots-clés: fluctuations des taux de change, d'évaluer la performance des banques, système de chameaux, le volume des transactions extérieures, les revenus de change, le résultat net.

قائمة المحتويات  
الصفحة

II	الإهداء
II	الشكر
II	ملخص
II	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال البيانية
I	مقدمة
1	الفصل الأول: أسعار الصرف
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف
5	المطلب الثاني: النظريات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف
11	المبحث الثاني: النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف
11	المطلب الأول: مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي
13	المطلب الثاني: مراحل تطور النظام النقدي
15	المطلب الثالث: نظام بريتون وودز وإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي
21	خاتمة الفصل:

22	.....الفصل الثاني
23	.....مقدمة الفصل:
24	.....المبحث الأول: مؤشرات الحیطة الجزئية
24	.....المطلب الأول: المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر
26	.....المطلب الثاني: نشأة وتطور معيار CAMELS وآليات عمله
32	.....المطلب الثالث: مكونات معيار CAMELS
40	.....المبحث الثاني: مؤشرات دولية أخرى
40	.....المطلب الأول: مؤشرات الحیطة الكلية
44	.....المطلب الثاني: معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية
47	.....خاتمة الفصل:
48	.....الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR)
49	.....مقدمة الفصل:
50	.....المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
50	.....المطلب الأول: ماهية البنك الفلاحة والتنمية الريفية
52	.....المطلب الثاني: هيكل التنظيمي و دراسة مهام كل مصلحة
55	.....المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
55	.....المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
59	.....المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
60	.....المطلب الثالث: تقديم نتائج الدراسة
67	.....خاتمة الفصل
69	.....الخاتمة:
73	.....قائمة المصادر المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	التدابير والإجراءات الرقابية	(1. II)
31	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL	(2. II)
44	آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية	(3. II)
56	تغيرات أسعار الصرف سنوات الدراسة.	(1. III)
57	مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة	(2- III)
58	حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة. الوحدة (مليون. دج)	(3. III)
58	تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك الوحدة (مليون. دج)	(4. III)
60	مؤشرات العائد (ROA) و (ROE) (%)	(5. III)

قائمة الأشكال البيانية



الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	( 1. III )
61	إيرادات وفوائد القروض سنوات الدراسة	( 2. III )
62	إيرادات الصرف.	( 3. III )
62	حجم المعاملات الخارجية	( 4. III )
63	صافي الدخل	( 5. III )
64	مقارنة إيرادات (الفوائد والصرف) بالدخل الصافي.	( 6. III )
64	نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي.	( 7. III )



# قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	التدابير والإجراءات الرقابية	(1. II)
31	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL	(2. II)
44	آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية	(3. II)
56	تغيرات أسعار الصرف سنوات الدراسة.	(1. III)
57	مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة	(2- III)
58	حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة. الوحدة (مليون. دج)	(3. III)
58	تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك الوحدة (مليون. دج)	(4. III)
60	مؤشرات العائد (ROA) و (ROE) (%)	(5. III)



# قائمة الأشكال

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	( 1. III )
61	إيرادات وفوائد القروض سنوات الدراسة	( 2. III )
62	إيرادات الصرف.	( 3. III )
62	حجم المعاملات الخارجية	( 4. III )
63	صافي الدخل	( 5. III )
64	مقارنة إيرادات (الفوائد والصرف) بالدخل الصافي.	( 6. III )
64	نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي.	( 7. III )

# المقدمة

## المقدمة العامة.

### أولا : توطئة

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد لأي دولة ما، إذ إن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشر رئيسي على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، والتي تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات، تلقي الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الخدمات التي تتطور مع تطور القطاع المصرفي.

وتتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وكذلك مخاطر رأس المال والتضخم ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق التي من ضمنها مخاطر سعر الصرف وغيرها، وتؤثر المخاطر السالفة الذكر على أصول البنك التجاري، وبالتالي على أداء البنك ومنه سيؤثر بالضرورة على ربحيته.

ومن جانب آخر إن موضوع تقلبات أسعار الصرف له أهمية كبير توليها الدراسات الاقتصادية والمالية، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام وعلى المؤشرات الاقتصادية الجزئية بشكل خاص، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل مع التجارة الخارجية (من تصدير واستيراد) سوف تكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أداءها جراء هذه التعاملات وهذا راجع إلى تذبذب أسعار الصرف من جهة، ومن جهة أخرى إلى نوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة.

### ثانيا : الإشكالية:

ومن خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية ؟

إلى جانب هذه الإشكالية العامة ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة كان ولا بد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

\_ ما مدى مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض ؟

\_ ما هو أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي ؟

ثالثا : فرضيات البحث:

1 الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك الجزائرية.

2 الفرضيات الجزئية:

\_ إن إيرادات الصرف تساهم في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض.

\_ لحجم المعاملات تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك.

## المقدمة العامة.

رابعاً: مبررات إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار هذا الموضوع في مجملها إلى ما يلي:

\_ يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة.

\_ كونه متعلق بأنظمة أسعار الصرف التي تعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها السياسات النقدية زيادة على كون أغلب الجوانب الإقتصادية مرتبطة بها.

\_ الرغبة في التعرف على هذا الموضوع، والتعرف أكثر على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية.

خامساً: أهداف الدراسة وأهميتها:

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة فإن هذه الدراسة تهدف بالإضافة إلى إختبار فرضيات البحث وإلى تحقيق الأهداف التالية:

\_ محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على أداء البنك التجاري.

\_ الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين إرادات البنك من نشاطه الرئيسي وإيراداته من النشاط الثانوي.

\_ التعرف على مدى توجه البنوك الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية.

فضلا عما يشغله من أهمية سواء لدى صانع السياسة أو المستثمرين أو المؤسسات المالية والنقدية، ونظرا لتأثيره على مستوى النشاط الإقتصادي من جوانب عدة خاصة المالية والنقدية منها، لهذا كله تظهر أهمية البحث، فهو يتطرق للإجابة على الأسئلة المطروحة، كما أن هناك استفادة من نتائجه، سواء للدارسين أو الباحثين بالإضافة إلى أنه يضيف قدرا من المعلومات المرتبة والمنسقة المرتبطة بجوهر البحث.

سادساً: حدود الدراسة:

يهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، وتقترب من تشخيص أفضل للواقع تم وضع حدود وأبعاد لموضوع الدراسة نلخصها فيما يلي:

\_ البعد النظري والتطبيقي: فموضوع البحث في الجانب النظري متشعب وشاسع فقد كان الهدف هو الإلمام والإحاطة بالجوانب الأساسية للموضوع بشكل مختصر (تقلبات أسعار الصرف، أداء المصارف المالية).

البعد المكاني: الدراسة تمس قطاع البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية عموما، وللتخصيص اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، باعتبار أن موضوع البحث يركز على دراسة أداء البنوك الجزائرية.

سابعاً: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث، وقصد الإحاطة بجوانب

موضوع الدراسة والإجابة على أسئلة البحث، نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية

والإقتصادية، وعليه فإن المنهج المستخدم سيكون منهجا وصفيا تحليليا حيث يمكن توضيح الجوانب النظرية

للموضوع، والتعريف بكافة المفاهيم المتعلقة بأداء البنك وتقلبات أسعار الصرف، وكذا سنستخدم المنهج

التاريخي والتجريبي في الجانب التطبيقي الذي سنحدد من خلالهما الإجراءات اللازمة لاختبار الفروض والوصول

## المقدمة العامة.

إلى حل الإشكالية والتحقق منها، وسندستعين بأدوات التحليل القياسي وبرنامج Excel لتساعدنا في تحقيق الفرضيات أو نفيها.

### ثامنا : مرجعية الدراسة

إن طبيعة المراجع المستخدمة في المذكرة تنحصر حسب الفصول إلى نوعين: حيث اقتصر الفصلين الأول والثاني بالمصادر الثانوية والذي تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي العام للدراسة وهذا من خلال الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية والمجلات والمقالات العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى المطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة. أما الفصل الثالث فقد شمل المصادر الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، والاعتماد على جمع المعطيات من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في إدارة البنك بالإضافة إلى التقارير السنوية المالية البنكية.

### تاسعا : صعوبات البحث:

صعوبة تطبيق طريقة (IMRAD) للمنهجية العلمية.

صعوبة الحصول على المعلومات من البنك.

### عاشرا : هيكل البحث:

سعيًا منا لتحقيق الأهداف المسطرة، ونظرًا لاتساع الموضوع وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز للدراسة وللإجابة على إشكاليته تم تقسيم البحث إلى 3 فصول مستهله بمقدمة ومنتهية بخاتمة حيث يمثل الفصل الأول والثاني الجانب النظري أما الثالث الجانب التطبيقي، ويمكن استعراض هيكل البحث كما يلي: عنوان الفصل الأول: "أسعار الصرف" تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، أنواعه ونظرياته. أما عنوان المبحث الثاني "النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف" الذي تم فيه استعراض موجز لأهم مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي.


عنوان الفصل الثاني: "الأداء المالي للبنوك"، تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول: مؤشرات الحيطة

الجزئية، المبحث الثاني: مؤشرات دولية أخرى، تم فيه استعراض أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك.

عنوان الفصل الثالث: "الدراسة الميدانية" الذي يحوي دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية وبالأخص بنك

الفلحة والتنمية الريفية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى تبيان الطريقة المتبعة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة، وتناول المبحث الثاني مناقشة المعطيات والنتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير خاتمة البحث التي تضمنت النتائج وأهم التوصيات وأفاق البحث المستخلصة.



# الفصل الأول

**مقدمة:**

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في إقتصاد المالية الدولية، وهذه الأهمية مصدرها تعقد مشاكل التمويل على المستوى الداخلي والخارجي، خاصة بالنسبة للبلاد السائرة في طريق النمو، التي تتميز بانحصار إمكانيات موارد التمويل الذاتي بصفة خاصة والتمويل الداخلي بصفة عامة.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظراً لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعاً للسياسات الإقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الإستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع.

وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر إلى سياسات التنمية الإقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية الداخلية والخارجية المتزايدة، وإن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعاً لذلك التحكم في ميكانيزم أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

تعتبر التجارة الخارجية مجالاً ذا بعدين، فالبلد يصدر ويستورد ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، أحدهما سلعي والآخر خدمي ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أمامنا مسألة معرفة سياسة تحديد سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لاقتصاد بلد ما.

ولحماية الإقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف والمحافظة على إستقراره، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان السائرة في النمو.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لسعر الصرف.  
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف.

أ. مفهوم سعر الصرف:

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.<sup>1</sup>
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.<sup>2</sup>
- هو عدد الوحدات النقدية التي تستبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.<sup>3</sup>
- هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>4</sup>

- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:

1. التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى.

2. التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر تقاس العملة الأجنبية بعدد من الوحدات من الدينار كما يلي:

$$108.34 = \$1 \text{ دج} ، 113.91 = \text{اورو دج}$$

<sup>1</sup> د/شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994 ص: 139.

<sup>2</sup> د/ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966 ص: 105.

<sup>3</sup> د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص: 103.

<sup>4</sup> د/ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005) الطبعة الخامسة، ص: 96.

## II. أنواع سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

### 1. سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإن ارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى، ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.<sup>1</sup>

### 2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالاتي:

$$TCR = \frac{TCN / Pd_z}{1\$ / Pus} = \frac{TCN.Pus}{Pd_z}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الإسمي

$P_{us}$ : مؤشر الأسعار بأمريكا

$P_{dz}$ : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا  $1\$/P_{us}$  القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما  $TCN/P_{dz}$  فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

### 3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

<sup>1</sup> د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003/2004، ص: 103\_105.

المطلب الثاني: النظريات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف.

1. النظريات المفسرة لسعر الصرف.

1. نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعاً، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر إرتفاعاً، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى إتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

ولقد تم إختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل إستجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية، إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- إختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة أسعار إستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات.
  - طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.
  - هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
  - إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.
  - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
  - تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
  - وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات.
  - هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثلاً: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة.
  - هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.
  - يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية. ويتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:
- \* سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

\* سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لتنظيم المراقبة.<sup>1</sup>  
2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:  
يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+i_d)$  (حيث  $i_d$  معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_e$  وإعادة بيعها لأجل، بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M(1+i_d) = \frac{M}{CC} (1+i_e) \times CT \quad (1)$$

حيث أن:

CT: سعر الصرف الآجل.

CC: سعر الصرف الآني (نقدا).

$i_e$ : معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

$i_d$ : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(2) \quad \frac{CT}{CC} = \frac{1+i_d}{1+i_e}$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \quad (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_d + i_e$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004/2003، ص: 119-120.  
<sup>2</sup> د/ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 122-124.

3. نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم .  
في السوق الكفء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والأجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

\* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

\* التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبرارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي وديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.

4. نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على إعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى إرتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى إنخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

## II. العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

مثل سعر أية سلعة أو أصل في سوق حرة،<sup>1</sup> فإن سعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب وأن أي عامل مؤثر (محدد) إنما يؤثر في جانبي العرض أو الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي، ونورد أهم العوامل كالتالي:

### 1. العمليات على السلع والخدمات ورصيد الميزان التجاري.<sup>2</sup>

(و بالرجوع إلى افتراضات تحديد سعر الصرف)، فإذا قام مشروع جزائري بتصدير سلع إلى أمريكا فعلى المستورد الأمريكي أن يحصل من السوق على دنانير، ولهذا يعتمد إلى بيع الدولارات، هذا الطلب للدینار وهذا العرض للدولارهما رفع لقيمة الدينار، فكل زيادة في التصدير تزيد عرض العملات الأجنبية والطلب على العملة الوطنية بالنتيجة تميل العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمتها (إذا كان التصدير محررا مدفوعا بالدولار، فالمصدر الجزائري يبيع الدولارات ليحصل على الدنانير، النتيجة نفسها في سوق الصرف). على العكس، المستوردات الجزائرية التي مصدرها أمريكا تستدعي طلبا للدولارات وعرضا للدنانير، وكل زيادة في الاستيراد من قبل المستهلكين أو المشروعات الجزائرية، تميل في النتيجة إلى تقليل قيمة العملة الوطنية. لو أخذنا باعتبارنا الصادرات والواردات، نستطيع القول أن فائضا تجاريا يجب أن يولد، وكل شيء كما في السابق تقديرا زائدا للعملة الوطنية، على العكس من ذلك أن عجزا تجاريا يولد نقصا في تقدير قيمة العملة الوطنية.

إن تقدير الدينار بأكثر من قيمته أو أقل، ليس بدون حدود، سيبقى تقدير الدينار بأكثر من قيمته حتى يصبح الطلب على المنتجات الجزائرية غير مشجع والطلب على المنتجات الأمريكية مشجعا، على العكس تظل قيمة الدينار تتدنى حتى يصبح الطلب على المنتجات الأمريكية غير مشجع والطلب على المنتجات الجزائرية مشجعا.

### 2. الإنتاجية:<sup>3</sup>

إذا أصبحت دولة ما أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى، فإن منظمات الأعمال في هذه الدولة يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع لان السلع المحلية ستستمر تباع جيدا عند القيمة المرتفعة للعملة ومع ذلك إذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

<sup>1</sup> د/ أسامة بشير الدباغ، د/ أشيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 507.

<sup>2</sup> إ. سيمون، ب. برنييه، مرجع سابق، ص 355 \_ 357.

<sup>3</sup> د/ محمود يونس، د/ عبد النعيم مبارك، د/ كمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 198 \_ 200.

إن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها والعكس صحيح كتفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية.

### 3. التباين في التضخم:

يرتبط ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة دولة ما بمعدل التضخم في الدولة المعنية، مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الأخرى، وهو ما يطلق عليه بمساواة القوى الشرائية.

ولتوضيح اثر التضخم على سعر صرف العملة، نفترض أن أمريكا وألمانيا تنتجان نوعان متماثلان تماما من السيارات حيث تباع السيارة في أمريكا بسعر 8000 دولار، بينما تباع في ألمانيا بسعر 18000 أورو ولو أن سعر الصرف بين الأورو والدولار هو 2.25 أورو لكل دولار (أو 0.4444 دولار لكل أورو)، فإن سعر السيارة في ألمانيا يكون مساويا تماما لسعرها في الولايات المتحدة ( $8000/2.25 = 3571$ ).

والآن نفترض أن معدل التضخم في العام القادم في الولايات المتحدة يتوقع أن يبلغ معدل 10% في مقابل 5% في ألمانيا، في هذه الحالة سوف يبلغ سعر السيارة المصنوعة في الولايات المتحدة \$ 8800 بينما سيبلغ سعر السيارة المماثلة المصنوعة في ألمانيا €18900 ولو أن سعر الصرف بين الدولار واليورو ظل على ما كان عليه فإن سعر السيارتين في الولايات المتحدة سيكون كما يلي السيارة الأمريكية سعرها \$8800. السيارة الألمانية وسعرها ( $18900/2.25 = 8400$ ).

هذا يعني أن السيارة الألمانية يمكن أن تباع في الولايات المتحدة بسعر أقل (\$ 8400)، مقارنة بالسيارة الأمريكية المماثلة (\$ 8800)، كذلك ستباع السيارة الأمريكية في ألمانيا بسعر أكبر ( $2.25 \times \$ 8800 = € 19800$ )، بينما السيارة الألمانية بـ €18900.

ونتيجة لذلك سوف ينخفض الطلب على السيارات الأمريكية في السوقين في مقابل ارتفاع الطلب على السيارات الألمانية، ووفقا لقانون السعر الواحد الذي يقضي بأن يكون سعر السلعتين المتماثلتين متساوي، فإن المنافسة بين الدولتين في إنتاج تلك السيارة، سوف يترتب عليها انخفاض قيمة الدولار لتصبح  $2.1682$  أورو لكل دولار ( $8800 \div 18900$ ) أو 0.4656 دولار لكل أورو، فعند سعر الصرف المذكور يتساوى سعر السلعتين في السوقين، وهكذا يبدو أن سوق العملة الأجنبية هو أداة لنقل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى.

وهذه هي نظرية مساواة (تعادل) القوة الشرائية، التي تقضي بأن التغير في سعر الصرف بين عملتين يرتبط بالتغير في معدل التضخم في الدولتين المعنيتين، بحيث تكون نسبة التضخم في الدولتين مساوية لنسبة التغير في سعر صرف العملتين.

4. مستوى الدخل القومي:<sup>1</sup>

لو أن مستوى الدخل القومي في بلد ما قد حقق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالدول الأخرى فقد يصحب ذلك ارتفاعا في حجم الواردات، غير أنه إذا كان حجم الطلب الأجنبي على منتجات هذا البلد لم يزد بنفس قدر زيادة الواردات لهذا البلد، ربما بسبب عدم ارتفاع الدخل القومي في الدول الأخرى بنفس النسبة، فسوف يحدث عجز تجاري لهذا البلد يترتب على تسديده نقدا زيادة المعروض من العملة وانخفاض قيمته بالتبعية في مواجهة العملات الأخرى.

كل هذه المحددات التي تم ذكرها تعتبر مؤثرة في المدى الطويل، فما الذي يجعل أسعار الصرف تتغير كل هذا التغير ومن يوم لآخر (في الأجل القصير) ؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال المحدد التالي.

5. معدل الفائدة والحركات الدولية لرؤوس الأموال:<sup>2</sup>

تتجه رؤوس الأموال المفتشة عن الفائدة، نحو المراكز المالية حيث معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، نفترض في وقت معين أن مردود أذونات الخزينة الأمريكية هو 14 % ، ومردود أذونات الخزينة الفرنسية هو 16 % في مثل هذه الحالة نفترض أن المستثمرين في سوق الصرف ليسوا عرضة للمخاطر وأنه لا توجد حواجز أو تكاليف للتجارة الدولية، يعتمد المستثمرون الأمريكيون إلى زيادة طلبهم للفرنكات الفرنسية ( وبالنتيجة زيادة عرضهم للدولارات) حتى يستثمروا في فرنسا، في نفس الوقت يعتمد المستثمرون الفرنسيون إلى صرف دولاراتهم المودعة ليشتروا أذونات الخزينة الفرنسية، يولد هذا الضبط الجديد لتركيب الأموال، زيادة في عرض الدولارات في سوق الصرف لجهة المستثمرين الأمريكيين ( وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام ) تخفيضا في طلب الدولارات لجهة المستثمرين الفرنسيين ( وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام ).

محددات سعر الصرف متعددة، عما قريب تسود حالة ميزان العمليات الجارية، مفاضلات معدل الفائدة، تطور الأسعار، عادة تجري كل هذه العوامل معا وبدرجات مختلفة مما يجعل التوقعات وسياسات الصرف دقيقة، يجري التشدد على هذه الصعوبات بتدخل المصارف المركزية في السوق بداعي تثبيت قيمة عملتها، تخفي هذه التدخلات بجزء منها العوامل المحددة والمفسرة التي سبق ذكرها.

1 د / منير إبراهيم هندي . نفس المرجع . ص 462 .

2 ! . سيمون . ب . برنبيه . مرجع سابق . ص 359 - 361 .

المبحث الثاني: النظام النقدي وأنظمة أسعار الصرف.

يعتبر علم الاقتصاد من أبرز العلوم الحديثة التي تشغل حيزا كبيرا لدى اهتمامات الباحثين كونه يعالج قضايا نقدية ومالية، والمشكلات الاقتصادية التي تتماشى والتطور الإنساني لهذا فقد تنوعت مواضيعه من السياسية واجتماعية وبنكية، المالية والنقدية وأيضا دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث تنظيمها وتسويتها، من هنا فهو يهتم بتسوية المدفوعات الدولية إذ درس الاقتصاديون النظام النقدي والمالي الدولي نشأة وتطورا لهذا النظام ونظرا لهذه الأهمية أردنا نسلط الضوء على التطور الذي ميز النظام النقدي والمالي الدولي.

المطلب الأول: مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي<sup>1</sup>.

يعرف النظام النقدي والمالي الدولي على أنه الكيفية التي تستخدم بها النقود لتسوية المدفوعات الدولية التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية، أو كقاعدة عامة يمكن تعريفه بأنه مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فاعلية التجارة الدولية متعددة الأطراف ومن هنا توقعنا أن ينفرد كل نظام من الأنظمة النقدية العالمية بهيكل فريد من القواعد والتنظيمات والآليات التي تعينه على تحمل تكلفة تأمين استقرار العلاقات الدولية ونمو التجارة الدولية بمعدلات مطردة دون أن يترتب على ذلك اضطرابات اقتصادية داخل الدولة المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العالمي.

يتألف النظام النقدي والمالي الدولي من أربعة معالم وهي كما يلي:

أولاً: صور النقود الدولية: وهي ثلاث صور رئيسية:

\_ الذهب: تشكل عملة فقد احتلت الموقف خلال فترة (1870.1914) وهي الفترة التي شهدت فيها قاعدة الذهب رواجاً كبيراً نتيجة لقوة الجنيه الإسترليني من ناحية والدعم الذي قدمه بنك إنجلترا من ناحية أخرى  
\_ عملات بعض الدول القوية من الناحية الاقتصادية والقابلة للتحويل إلى بعضها الآخر أو قابلة للتحويل إلى الذهب، العملات القابلة للتحويل ودورها وسيلة الدفع الدولية مثال ذلك الجنيه الإسترليني لكن هذا الأخير بدأ بالتنازل عن مكانته وأفسح المجال إلى الدولار الأمريكي ليصبح كعملة ارتكازي.  
\_ الأصول التي تطرحها المؤسسات النقدية الدولية، هي وليدة لنظام النقد العالمي المؤسس في بريتون وودز.

<sup>1</sup> محمد دويدار، أسامة الغولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 151، 152.

**ثانياً: الترتيبات المؤسسية للتمويل الدولي<sup>1</sup>:**

- ويخضع فيها اختيار العملات لعدد من المعايير نوجزها فيما يلي:
- حجم التجارة الخارجية لدولة ومقدار مساهمتها في التجارة العالمية.
- كفاءة النظام المصرفي للدولة .
- مقدار الاستقرار النقدي داخل الدولة.
- مدى ملائمة العملة واستخدامها في منح القروض وتسوية المدفوعات الدولية.

**ثالثاً: وجود آليات لتكييف موازين المدفوعات:**

- وتقوم بتسوية وتصحيح الحسابات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء.
- رابعاً: القوة التي تقود الاقتصاد العالمي:** وهدفها تحقيق النقدي وتكمن فاعليته في تحقيق الشروط الآتية:
- تسهيل عمليات التجارة الدولية وتشجيع حركة رؤوس الأموال.
- توفير آليات التعديل اللازمة لتكييف ميزان المدفوعات بسهولة.

---

<sup>1</sup> زينب عوض الله أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي منشورات الحلبي الحقوقية جامعة الإسكندرية 2003. ص148.

## المطلب الثاني: مراحل تطور النظام النقدي<sup>1</sup>

كانت القبائل قديما تعتمد في تلبية احتياجاتها على الاكتفاء الذاتي وبعد ظهور التخصص في العمل ظهرت المقايضة لكن هذه الأخيرة لم تف بالغرض لوجود عدة صعوبات حالت دون ذلك ومن ثم فكر الإنسان في استخدام طريقة أفضل لتسوية المبادلات، إذ استعمل النقود السلعية ومنها اختار أنجع السلع وهي المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) فيها اعتمدت الدول الذهب كأفضل صورة للنقود لتسوية المعاملات وأطلق عليها بنظام القاعدة الذهبية، إذ عرفت هذه الأخيرة ثلاث أشكال:

### 1. نظام المسكوكات الذهبية:

وأُتبع هذا النظام من طرف العديد من الدول خاصة بعد سنة 1870م ويسمى هذا النظام بنظام الذهب الكامل ولقد عرفت بريطانيا هذا النظام منذ مطلع القرن 18م إلى غاية سنة 1914م حيث تخلت عنه بسبب الحرب العالمية الأولى.

### 2. نظام السبائك الذهبية<sup>2</sup>:

من المعلوم أن الحروب وخاصة العالمية منها تحتاج إلى ضخ الكثير من الأموال، وهو ما حدث فعلا عند قيام الحرب فلم تستطع اقتصاديات الدول المحاربة تغطية كل نفقاتها من المسكوكات الذهبية. وهذا نظرا لمحدودية السبائك الذهبية المتواجدة في السوق آنذاك، لذلك سحبت بريطانيا النقود المعدنية من التداول وحلت محلها النقود الورقية والمعدنية المساعدة الإلزامية. وبعد انتهاء الحرب حاولت هذه الدول الرجوع إلى نظام المسكوكات الذهبية فوجدت نفسها عاجزة عن ذلك بسبب الكمية الكبيرة المتواجدة من النقود الورقية والمعدنية المساعدة، وهو ما تسبب بحدوث التضخم النقدي ففرض على العالم إتباع نظام جديد يسمى بنظام السبائك الذهبية خلال فترة (1914م- 1925م) إذ لم تعد بريطانيا تتداول النقود الذهبية بل يتم تداول بالأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية وترتبط هذه العملة بمقدار معين من الذهب في صناديق أو خزائن البنك المركزي وعرف هذا بالغطاء الذهبي.

### 3. نظام الصرف بالذهب:

واتبع هذا الشكل من أشكال الذهب رسميا بعد مؤتمر " جنوه " سنة 1922م حيث أوصى هذا المؤتمر بإمكانية ربط عملة دولة ما بعملة أخرى تسير على نظام الذهب أي أن الدول التابعة تصدر النقود لا بناء عن السبائك الذهبية في خزائن بنكها المركزي بل بناء على سندات الدولة الأخرى، وهكذا فان عملة الدولة التابعة مرتبطة بعملة الدولة المتبوعة لا بالذهب مباشرة مثل الهند وبريطانيا، من ايجابيات هذا النظام الاقتصاد في استعمال الذهب والتخلي عن حراسته الباهظة، ومن سلبياته تخوف الدولة التابعة من انخفاض قيمة العملة المتبوعة وهو ما يؤدي بالدولة المتبوعة إلى الوقوع في أزمة نقدية كما حدث هذا

<sup>1</sup> شوقي طارق، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الاقتصاد، 2009، ص: 2.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999، ص: 161.

- لانجلترا مع الدول الاسكندنافية فترة (1930 - 1931)، وبصفة عامة يمكننا أن نلخص أسباب انهيار نظام الصرف بالذهب فيما يلي:
- غياب الآلية الكافية لتحديد أثر العجز في ميزان المدفوعات على العرض النقدي المحلي في ظل أسعار تعادل مغالى فيها.
  - تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير المستقرة التي ساهمت في تعميق حدة الاختلال في موازين المدفوعات.
  - الكساد العظيم الذي أطاح باقتصاديات العالم خلال فترة (29 - 33)، ومن هنا انتهى نظام الصرف بالذهب سنة 1944م.

المطلب الثالث: نظام بريتون وودز وإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي.<sup>1</sup>

ا. نظام بريتون وودز:

1. قيام نظام بريتون وودز: إن تعرض العالم لهزات عنيفة خلال الحرب العالمية الثانية أدت إلى التخلي عن العمل بقاعدة الذهب الدولية وما نجم عنها من مشكلات نقدية وإخضاع التجارة العالمية لعدد من القيود منها:
- تخفيض حجم المبادلات التجارية بين الدول.
  - وأمام هذا الوضع الاقتصادي حاولت بعض الدول (دول المحور) البحث عن نظام نقدي جديد يكون بمثابة حل لتلك المشكلات النقدية، إذ وضعت هذه الدول ثلاث أهداف أساسية تسعى لتحقيقها وهي:
  - تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود المفروضة.
  - تحقيق قابلية تحويل العملات إلى بعضها البعض.
- وفي ظل تحقيق هذه الأهداف جاء الإعلان عن الوثيقة النهائية للمؤتمر الذي انعقد في "نيوهامشير" في جويلية 1944م، لتعبر عن ميلاد نظام نقدي دولي عرف بنظام بريتون وودز حيث وصف هذا النظام بأنه نظام للصرف بالذهب، إذ أصبح للدول دوراً أساسياً في الحفاظ عليه وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية كل طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت هو 35 دولار للأوقية الواحدة دون حدود أو قيود.
- أما باقي عملات دول العالم فهي مثبتة بالتبعية للذهب مثل : \$1 = 73 دينار جزائري هذا يكافئ \$35 للأوقية = 2555 دينار جزائري للأوقية، وتتمثل أهم خصائصه فيما يلي:
- ربط قيمة الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 3 دولار للأوقية الواحدة.
  - ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار وبالتبعية إلى الذهب.
  - التزام كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1% ارتفاعاً وانخفاضاً عن سعر التعادل في مواجهة الدولار.
  - يمكن للدول أن تلجأ إلى تمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات عن طريق الاقتراض من صندوق النقد الدولي.
  - إذا تعرضت الدول إلى اختلال في ميزان المدفوعات لفترة طويلة فإنه يمكنها أن تغير سعر التعادل لعملتها الوطنية.
  - في حالة العجز تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية لمواجهة الدولار، أما في حالة الفائض تلجأ الدول إلى زيادة قيمة العملة الوطنية لمواجهة الدولار.
  - يحق لكل دولة أن تواجه اختلال ميزان المدفوعات بتغيير قيمة العملة الوطنية لمواجهة الدولار في حدود 10% دون الحاجة للتشاور مع الصندوق.
  - فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتفادي تأثيرها على أسعار الصرف الثابتة وهو ما

<sup>1</sup> صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك ولعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، 1984، ص: 14.

حدث فعلا خلال الحربين.

• استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل، أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التعادل.

## 2. انهيار نظام بريتون وودز:<sup>1</sup>

لقد استمر نظام بريتون وودز في العمل منذ سنة 1944 إذ سمح بقدر من المرونة من خلال السماح للدول بتغيير أسعار صرف عملاتها في حدود +1% أو -1% إلا أن الدول الكبرى، لم تكن على استعداد لتغيير أسعار صرف عملاتها حيث استمرت الدول التي تعاني من العجز في الاحتفاظ بعملتها دون تخفيض، والدول التي حققت فائض مستمر لم تقوم بزيادة قيمة عملتها إذ استمرت في تركم الأرصدة الدولية، وبصفة عامة يمكن القول بأن نظام بريتون وودز شهد استقرار خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينيات إذ احتل خلالها الدولار الأمريكي مركز الصدارة بين كافة العملات الدولية الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن الدولار أصبح عملة الاحتياطيات الدولية الأولى وهو العملة الأولى في مجال قابلية التحويل إلى الذهب. غير أنه في مطلع السبعينات اعترى الضعف قاعدة الصرف بالذهب أي الصرف بالدولار لعدة أسباب انتهت بخروج الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن هذه القاعدة في 15 جوان 1971 منها:<sup>2</sup>

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي بما يفوق الرصيد الذهبي عدة أضعاف.
- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

- عدم كفاية السيولة الدولية.

- وجود سوقين للذهب في ظل نظام بريتون وودز.

- فشل نظام السعيرين للذهب.

وقد شكلت هذه الأسباب نقاط ضعف الموقف الأمريكي حيث اتضحت معالمه في النقاط التالية:

- العمل على إضعاف مركز الذهب في مجالات التجارة والمدفوعات الدولية أي إحلال الدولار الأمريكي محل الذهب في المعاملات الاقتصادية الدولية.

- السعي نحو اتجاه التوازن بين سعر الذهب في السوق الرسمية وسعر الذهب في السوق الحرة.

- وضع الترتيبات اللازمة لتقييم نشاط قوى المضاربة في الأسواق المالية الدولية لتقوية قاعدة الصرف بالدولار.

- انتهاج سياسات اقتصادية فعالة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أي زيادة المعروض من الدولارات وهو الوضع الذي أضعف من مركز الدولار كعملة ارتكازي لنظام بريتون وودز للنقد الدولي.

- الإسراع في تطبيق التسهيلات الائتمانية الجديدة في إطار صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة.

إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل في نهاية عام 1970 حيث اتضح أن العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حطم رقما قياسياً، وفي عام 1971 شهد العالم عدة تطورات أدت للقضاء على قاعدة الذهب الدولية في أوت

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999، ص: 161.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1999، ص: 161.

1971 يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تدهور الميزان التجاري الأمريكي من الفائض عام 1969 إلى العجز عام 1971.
  - قيام كل من ألمانيا وهولندا بتعويم العملة ورفع سويسرا والنمسا من قيمة العملة.
  - اتخاذ الحكومة الأمريكية قرار وقف العمل بقاعدة الذهب في أكتوبر 1970.
- حيث اشتمل القرار على مجموعتين، تتعلق الأولى بالإجراءات الاقتصادية الخارجية ووقف تحويل الدولار إلى ذهب بالنسبة للبنوك والهيئات الأجنبية أي تعويم الدولار.
- فرض الرسوم الجمركية الإضافية على الواردات بنسبة 10% من قيمتها في المقابل خفض المساعدات الاقتصادية الخارجية بمقدار 10%.
  - أما الثانية فتخصص بالإجراءات الاقتصادية الداخلية وتشتمل على:
  - تجميد الأجور والأسعار لمدة 30 شهرا.
  - خفض نفقات الحكومة بمقدار 5 مليون \$ أي حوالي 2% من الميزانية الجارية.
  - إعطاء إعفاءات وتخفيضات ضريبية على الاستثمارات الجديدة.
  - إلغاء الضريبة على شراء السيارات (7% من القيمة).

## II. إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي.

### 1. اتفاقيات السميثونيان<sup>1</sup>.

لقد كان إعلان الرئيس الأمريكي " نيكسون " في 15 أوت 1971 عن تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب مفاجأة لكثير من الدول التي يتألف منها الاقتصاد الدولي، فلم تتوقع الدول أن ينهار نظام الصرف بالدولار وما قد ارتبط به من إيجاد شبكة مستقرة من أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام.

ومما زاد الأمر سوءا تكاليف مختلف دول العالم على انتهاج نظام التعويم غير النظيف، وتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد تأثير على قيمة عملتها وذلك لتحقيق أهداف معينة، وهو ما يجر الاقتصاد العالمي إلى تيارات لا تتفق وتصحيح القواعد التي تقرها النظرية النقدية الدولية.

ولتفادي حالة الفوضى النقدية التي بدأت تعيشها الاقتصادية القومية التي يتألف منها الاقتصاد العالمي، اجتمعت مجموعة الدول العشرة الأعضاء في صندوق النقد الدولي ( الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، هولندا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، السويد، اليابان ) في "روما" بتاريخ 3 نوفمبر 1971 لتبحث عن مخرج لهذه الأزمة وفي 18 ديسمبر 1971 عقد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة اجتماعا في معهد "سميثونيان" وقد حصر الهدف الرئيسي في: البحث عن السبل المناسبة للإبقاء أزمة النظام العالمي، وإعادة الاستقرار النسبي إلى أسعار الصرف الدولية وكان من أهم ما نصت عليه سميثونيان:

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 56.

- رفع قيمة العملات الأوروبية والين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي، فلقد تم رفع قيمة المارك بنسبة 17% والين بنسبة 14% وباقي العملات تم رفع قيمتها أيضا بنسب ضئيلة في مواجهة الدولار ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالمقابل بإلغاء الرسوم الجمركية 10% على الواردات.
- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة الذهب من 35\$ للأوقية إلى 38\$ للأوقية وهو ما يمثل تخفيض قيمة الدولار بنسبة 9%، وقد خفضت أيضا كل من الليرة الإيطالية والكرون السويدي فيما بقيت أسعار صرف عملات مجموعة الدول العشرة والسماح بحدود قانونية جديدة لتقلبات عملات أكثر اتساعا من تلك المعمول بها في اتفاقية بريتون وودز وقد تقرر زيادة حدود التقلبات لتصبح 2,25%  $\pm$  بدلا من  $\pm$  1% وقد أطلق عليها اصطلاح الهوامش الموسعة.
- كان الأمل معقودا على هذه الترتيبات النقدية في إعادة استقرار مرة أخرى إلى أسواق الصرف والنقد الدولي وارتفعت احتياطات البنوك المركزية من الدولارات من 34 مليار دولار في نهاية عام 1971 إلى 62 مليار دولار في نهاية عام 1971، ثم 81 مليار دولار في نهاية عام 1972.
- غير أن التطورات الغير مواتية في نظام النقدي العالمي قد أودت بحياة اتفاقية سميثونيان في مطلع عام 1973 ومن أهم هذه التطورات:<sup>1</sup>
- تفجر أزمة الجنيه الإسترليني في النصف الأول من سنة 1972 مما اضطر الحكومة البريطانية إلى اتخاذ قرار بتعويمه في 23 جوان 1972 وبهذا القرار يصبح الإسترليني أول عملة دولية تخرج عن نظام معدلات السميثونيان.
- عدم نجاح التخفيض الذي أجره على الدولار الأمريكي بنسبة 9% ابتداء من 8 ماي 1972 بمقتضى اتفاقية السميثونيان في تضيق الفجوة بين السعر الرسمي للذهب والسعر الحر له في الأسواق العالمية للصرف الأجنبي، وظل بينهما فارق يقدر بثلاثة دولارات لصالح السعر الحر للذهب.
- إعلان الولايات المتحدة عن وجود عجز في ميزانها التجاري يقدر حوالي 6,9 مليار دولار في عام 1972 وهذا يعني تواصل خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية (الوم أ) إلى خارجها.
- بقاء أسعار الفائدة داخل (الوم أ) أقل من مستوياتها داخل الأسواق النقدية وبالتالي لم تتمكن اتفاقية سميثونيان من العمل على جذب رؤوس أموال للوم أ، بل حدث العكس تماما.
- إن استمرار العجز ميزان المدفوعات الأمريكي واستمرار خروج الأموال أو الإشاعات عن مستقبل الدولار في نظام النقد العالمي دفعت إدارة وحكومة الرئيس "نيكسون" إلى اتخاذ قرار تخفيض ثاني للدولار بنسبة 10% أي 42,22\$ للأوقية بدلا من 38\$ للأوقية وذلك في 12 فيفري 1973.
- ومن هنا فإن إعلان الوم أ عن تخفيض ثاني للدولار بنسبة 10% يعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن انهيار نظام أسعار صرف سميثونيان المركزية مما اضطر معه كل من ألمانيا وبعض الدول الأوروبية لرفع عملاتها الوطنية أمام الدولار في حين انتهجت كل من كندا وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرا نظام التعويم المدار.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001، ص: 106.

## 2. نظام التعويم.<sup>1</sup>

لقد اضطرت أزمة الجنيه الإسترليني المملكة المتحدة لتعويمه وذلك في 23 جوان 1972 والدول الأوروبية عدا فرنسا في 23 أكتوبر 1971، والأزمة التي وقع بها الاقتصاد الأمريكي والدولار جعلت الدول الأوروبية تفكر في وضع نظام أوربي يضبط أسعار صرف عملاتها ولتخفيف هذا الغرض اجتمعت هذه الدول في 7 مارس 1972 وعرف هذا النظام بنظام الثعبان الأوربي والذي ينصص على عملات الدول فيما بينها في مواجهة الدولار 4,5 % بدلا من 2,25 % صعودا ونزولا كما تم الاتفاق عليها في اتفاقية السميثونيان، وفي عام 1973 وافقت الدول الصناعية الكبرى على ترك أسعار الصرف تتحدد وبحرية تامة فيما بينها، وفي نفس الوقت يتم تحديد العملات الأوروبية وفقا لنظام الثعبان وخرجت فرنسا عن هذا النظام سنة 1974 والنرويج عام 1977 والسويد عام 1978، إن كل الاضطرابات في النظام النقدي الدولي عقب انهيار السميثونيان كان ولا بد على الدول الكبرى أن تفكر في نظام يكون أكثر نجاعة لقيادة المدفوعات الدولية ولتحقيق هذا الغرض تم عقد اتفاقية في "جاميكا" تم فيها الاعتراف رسميا بنظام التعويم المدار وذلك في سنة 1976، واتفقت على نظام عرف بنظام الثعبان الأوربي وتتلخص خصائصه في:

عدم الأخذ بنظام أسعار الصرف الرسمية والمركزية كهدف وإنما تختار السلطات النقدية مستوى محدد لسعر الصرف يكون هدفا لسياسة سعر الصرف الأجنبي التي تتبعها الدول الأعضاء في النظام النقدي الدولي، فالبنوك لها أن تختار نمط سياسة سعر الصرف الذي يحقق أهدافها دون الحاجة للموافقات الخارجية كصندوق النقد الدولي.

- تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبية من خلال ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" وهي الأموال التي تستخدمها البنوك المركزية كإجراء أو بيع العملات الأجنبية في مقابل العملات الوطنية للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى الذي اختارته هذه البنوك ليكون هدفا لتحركاتها ويتحصل الهدف الرئيسي من وراء تدخل البنوك المركزية من خلال استخدام أموال موازنة الصرف في الحفاظ على الاستقرار النسبي داخل أسواق الصرف العالمية.

وبصفة عامة فقد أقرت اتفاقية جاميكا على تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف لتفادي التقلبات الحادة قصيرة الأجل دون التأثير على الاتجاه طويل الأجل لقوة العملة، ولعل النقطة التي لا تقل أهمية الاعتراف بنظام التعويم هي:

التأكيد على حق كل دولة في اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي تراه مناسبا لها، لطالما أن هذا النظام لن يؤثر سلبيا على التجارة الدولية، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في أبريل 1978 كجزء من تطبيق اتفاق جاميكا حيث قام صندوق النقد الدولي ببيع سدس رصيده من الذهب في سوق الحرة (1976 . 1980) واستخدام الإيرادات في مساعدة الدول الفقيرة، وكان الغرض من ذلك هو التخلي عن الذهب كأصل للسيولة الدولية، وعام 1996 أصبح ثلثي أعضاء الصندوق البالغ عددهم 171 دولة يطبق نظام أسعار الصرف المرنة وهذا العدد يتضمن كل الدول الصناعية الكبرى والعديد من الدول النامية ويمثل هذا العدد 4/5 حجم

<sup>1</sup> محمد دويدار، وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص:58.

التجارة العالمية، الآن فيظل أسعار الصرف المرنة سواء أكان هذا التعويم تعويماً مستقلاً أو لا هو الحال في نظام الاتحاد الأوروبي، أما باقي دول العالم والتي تمثل ثلث الأعضاء فإنهم ربطوا عملاتها إما بالدولار أو الفرنك أو حقوق السحب الخاصة أو إلى سلة العملات، ولا تزال الدول في ظل نظام التعويم المدار تحتاج إلى احتياطات دولية للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف في الأجل القصير وفي الوقت الحالي فإن هذا التدخل يتم في الغالب بالدولار الأمريكي.

الخاتمة:

لقد رأينا فيما سبق أن النظام النقدي والمالي الدولي هو نظام متغير ومتجدد حسب التطورات الطارئة على أوضاع الاقتصاد العالمي فمن نظام الذهب والذي بدأ العمل به رسمياً في 1870م متخذاً شكل نظام المسكوكات الذهبية ليتحول في شكل نظام المسكوكات الذهبية في 1914 وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى حيث انتهجت الدول نظام المسكوكات الذهبية في فترة ما بين الحربين 1914 إلى 1925 وفي سنة 1925 انتهجت الدول نظام الصرف بالذهب في الفترة بين 1925 إلى 1944 وبهذا الأخير عرف الذهب آخر أشكاله وانهار بسبب الحرب العالمية الثانية وعند نهايتها فكرت دول العالم في وضع نظام يضبط المدفوعات الدولية عرف هذا النظام بنظام سعر الصرف المثبت بالذهب لكن هذا لم يدم طويلاً وانهار في عام 1971 ليحل محله نظام صرف سميثونيان والتي كان هدفها الرئيسي لإيجادها هو البحث عن السبل المناسبة لإنهاء أزمة النظام العالمي وكان ذلك سنة 1971 بيد أن هذا الأخير ونظراً للتطورات التي حصلت للاقتصاد العالمي باءت بالفشل لينتج معظم دول العالم نظام التعويم خلفاً لأسعار صرف السميثونيان منذ 1973.

النظام النقدي الدولي هو أداة لتسوية المدفوعات الدولية وتنظيمها، استعمل في بدايته معدن الذهب كوحدة نقدية لتسوية المدفوعات الدولية، في اتفاقيات الأولى كانت تقرر ربط العملات بالدولار إلى أن أصبح على ما هو عليه حالياً يخضع سعر الصرف لعامل العرض والطلب.

# الفصل الثاني

## مقدمة:

تحتلّ الصناعة المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الإقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على إختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعّال في تطور الإقتصاد الوطني وإزدهاره.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها CAMELS إضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى للمؤسسات الدولية.

تنبع أهمية المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار ووضع السياسات بإحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات.

### المبحث الأول: مؤشرات الحيطة الجزئية:

تعتبر مؤشرات الحيطة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء البنوك، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وتعرف بإطار CAMELS، هذا الأخير مرعبدة مراحل قبل أن يصبح بشكله الحالي.

### المطلب الأول: المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر<sup>1</sup>

تنبع أهمية المؤشرات المالية الرائدة ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الإقتصاد لأزمة مالية أو أزمة عملة، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموماً فيما يلي:

1. التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

2. التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.

3. المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.

4. توجيه الإهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

وهناك مخاطر عديدة في أنشطة البنوك ومهمة نظم الإنذار المبكر والمؤشرات المالية الرائدة هي توجيه النظر لهذه المخاطر، وتشمل مخاطر الإئتمان والسيولة، السوق، مخاطر التشغيل أو مخاطر الأعمال والإكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعي السياسات في إتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن إذا لم تكن هناك إمكانية لتجنب هذه المخاطر، بجانب ذلك تجنب تكرار حدوث هذه المخاطر.

ولقد بدأ الإهتمام المبكر بإستخدام مؤشرات مالية لدعم البنوك والمؤسسات المالية من قبل لجنة بازل تحت رعاية بنك التسويات الدولي لوضع معايير لملاءة رأس المال في 1992 ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود

والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، وقد تم إقتراح نظام الـ<sup>2</sup> CAMELS (والذي يغطى ملاءة رأس المال C، جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L،

وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S)

ويتم التعبير عن كل عنصر من هذه العناصر بعدد من المؤشرات المالية، ثم تعددت نظم الإنذار المبكر وقامت

البنوك المركزية المختلفة بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها، وهناك دراستين هامتين بجانب العديد من

الدراسات الأخرى ساهمت بشكل أصيل في تطوير المؤشرات المالية الرائدة أو المبكرة، بعض هذه الدراسات

قدم نماذج قياسية والآخر التحليل الوصفي والكمي لتقييم مدى ميل المؤسسات المالية للوقوع في أزمات

مالية بإستخدام مؤشرات إقتصادية كلية وأخرى نوعية من القطاع المصرفي، ولم يكن غريباً أن نجد إجماعاً

من كل هذه الدراسات على عدد معين من المؤشرات ( نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة الحقيقي المحلي، معدل

<sup>1</sup> - عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية بإستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسيوط- مصر، 2008، ص 16.

<sup>2</sup> - طارق عبد العال محمد، حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 774-775.

التضخم، معدل نمو الائتمان المحلي، نسبة M2 إلى الإحتياطيات الدولية)، وهذه النتائج تتفق ونظرية صدمات البنوك، وهذه الصدمات مرتبطة بالتقلبات في الناتج المحلي، تدهور معدلات التبادل الدولي إنخفاض أسعار الأصول المالية، وعلى مستوى النظام المصرفي هناك مشاكل القروض المتعثرة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، إرتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، السياسات النقدية التقييدية، تحرير أسعار الفائدة المصاحب لسياسات التحرير المالي، تعرض البنوك لأزمات عملات أجنبية حينما تقرض عملاء محليين عملات أجنبية بضمان نقود محلية وإنخفاض قيمة العملة المحلية، أثر المخاطر المعنوية حينما لا يكون هناك رقابة أو إشراف جيد على عمليات القروض، تدفق قدر كبير من رأس المال الأجنبي قصير الأجل، ومن خلال العديد من تلك الدراسات يمكن تصنيف تلك المؤشرات إلى مجموعتين الأولى مؤشرات إقتصادية كلية والأخرى على مستوى الجهاز المصرفي، ويضم كل مؤشر من هذه المؤشرات مؤشرات تفصيلية ولفظ كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي، إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.

وعموماً هناك مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها في رصد هذه الأزمات وهي:

1 إرتفاع رصيد الديون المتعثرة: لا شك إن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ومن مظاهر هذه المخاطر هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، فمهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الإئتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الوفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (10%) من إجمالي القروض المصرفية، وعند تجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشراً على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلاً هاماً في رصد الأزمات المصرفية.

2 غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات: مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في إختيار المشروعات التي يتم تمويلها خصوصاً عندما يعجز المدينون عن الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة وإستخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى إقتصادية أو تواجه نقصاً في الطلب وليس لديها المرونة الكافية في السوق (قطاع العقارات مثلاً).

3 التدهور السريع في نسب رأس المال: نتيجة لانخفاض موجودات المصرف.

4 الإعسار المصرفي: والذي يعتبر مؤشراً أولياً على أزمة النظام المصرفي، ويحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس وتعتبر القروض المتعثرة، والتدهور السريع في نسب رأس المال، وإنخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصارف مرحلة الإعسار.

5 مراحل الإفلاس المصرفي: وهذا الإفلاس بدوره ناجم عن المخاطر التالية: مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، العدوى، الخطر المعنوي.

المطلب الثاني: نشأة وتطور معيار CAMELS وآليات عمله<sup>1</sup>

## 1. نشأة معيار CAMELS:

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الإنهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث إنهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف.

بدأ بإستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الإحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالإنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الإقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها إستخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي إستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل إستخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم وإختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض إنضباط السوق وهو أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية. ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بينة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وإنهياره ككل.

<sup>1</sup> - مالك الرشيد أحمد- مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية- مجلة المصرفي- العدد 35، مصر، 2005، ص: 1-3.

2. تطور معيار CAMELS:

لقد مر هذا المعيار بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل.

1. معيار CAEL:

أ- تعريفه:

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربح السنوية المرسله من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها إستنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية إتجاه مخاطر السوق.

ب- مميزات معيار CAEL:

- يعتبر أداة للإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر للتفتيش الميداني عبر طريقة CAMEL وبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديل له.
- تعتمد عليه السلطات في إتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAMEL نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.
- يمكن من عمل تقييم موحد للبنوك مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار CAMEL الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للبنوك في تاريخ محدد.

ت- التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف:

جدول رقم (II. 1) : التدابير والإجراءات الرقابية.

الإجراء الرقابي	موقف البنك	درجة التصنيف
لا يتخذ أي إجراء	الموقف سليم من كل النواحي	1 قوي
معالجة السلبيات	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	2 مرضي
رقابة ومتابعة لصيقة	يظهر عناصر الضعف والقوة	3 معقول
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	خطر قد يؤدي إلى الفشل	4 هامشي
رقابة دائمة- إشراف	خطير جدا	5 غير مرضي

من اعداد الطالب بتصرف.

هذا الجدول يظهر لنا درجات تصنيف البنك من 1 إلى 5 فالتصنيف 1 يبين أن البنك في حالة جيدة ومستقر والتصنيف 2 و3 البنك في حالة استقرار نسبي ولا بد من إتباع بعض الإجراءات الوقائية والتصنيفين 4 و5 البنك في خطر لا بد من اخذ إجراءات مستعجلة لتخطي الخطر.

2.2. معيار CAMEL<sup>1</sup>:

أ- تعريفه:

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والإعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

1- كفاية رأس المال	CAPITAL ADEQUACY
2- جودة المنتجات	ASSET QUALITY
3- الإدارة	MANAGEMENT
4- الربحية	EARNINGS
5- السيولة	LIQUIDITY

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة. تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالاتي:

- التصنيف رقم 1 قوي.
- التصنيف رقم 2 مرضي.
- التصنيف رقم 3 معقول.
- التصنيف رقم 4 هامشي (خطر).
- التصنيف رقم 5 غير مرضي.

ب- أسس التقييم وفق معيار CAMEL:

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة للمعيار المذكور، يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها. كما سبق الإشارة فقد بدأ استخدام معيار CAMEL في عام 1979 بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الإحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس

<sup>1</sup> - مالك الرشيد أحمد- مرجع سبق ذكره- ص: 4.

التفتيش، تكتب تقريرها بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى الأمر الذي صعب من إحداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول لنتائج ملموسة، ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستخدمة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج.

ت- مميزات معيار CAMEL:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMEL في الآتي:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة إستخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

ث- أخطاء التصنيف حسب معيار CAEL:

وهي عادة ما تحدث في غياب الشفافية كآلآتي:

الخطأ الأول: يحدث في حالة تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL بإعتبار أن موقفه المالي مرضي ولكن الواقع الحقيقي يؤكد خلاف ذلك.

الخطأ الثاني: يحدث عندما يتم تصنيف مصرف معين وفق معيار CAEL بإعتبار أن موقفه المالي غير مرضي ولكن حقيقة الواقع تؤكد أن موقفه مرضي.

3 عيوب وانتقادات معياري CAEL و CAMEL:

- إختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على إفتراضات مثبتة إحصائياً فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة المعيارين، ولذلك قد يكون من المفيد إستبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو إستخدام الإثنين معا قد يحسن من كفاءة إستخدام المعيارين.

- أعطى كل من المعيارين أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها.
- حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء إعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.
- يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات بإعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف إختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.
- يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء إستنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند إحتساب درجات التصنيف النهائي.
- في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات و أوزن تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما إنحصرت التغيير في حجم موجوداته فقط.

#### 4. كيف يمكن إستخدام معيار CAMEL في قياس أداء الفروع وتصنيفها:

تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي بإستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الإعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامة الثانية للمعيار حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. وبين الشكل الآتي ملخص لتقييم أداء الفروع وفق منهجية CAMEL يمكن تطبيقه بواسطة إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية بالمصرف المعني، حيث يحتوي التقرير على إسم الفرع وتاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنوك الخمسة المكونة للمعيار كالتالي:

ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL

إسم المصرف والفرع: .....

تاريخ التفتيش: .....

جدول رقم (2.11): ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL

التصنيف في		البند
تاريخ التفتيش السابق	تاريخ التفتيش الحالي	
		1- رأس المال
		2- جودة المنتوجات
		3- الإدارة
		4- الربحية
		5- السيولة
		6- الجملة
		7- التقييم النهائي

ملاحظات: .....

أعد بواسطة: .....

روجع بواسطة: .....

التاريخ: .....

\_ إن تصنيف الفروع يحقق الأهداف التالية<sup>1</sup>:

- تقييم أداء الفروع وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للمصارف.
- تصنف الفروع إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء مما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفاً.
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعار مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.
- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة الفرع مع معلومات الفرع بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدى وللمصارف ككل في آن واحد.

<sup>1</sup> - مالك الرشيد أحمد- مرجع سبق ذكره- ص: 8-9.

### المطلب الثالث: مكونات معيار CAMELS<sup>1</sup>

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ويشمل: كفاية رأس المال - جودة الأصول - الربحية والإيرادات (الموجودات) - التمويل والسيولة - سلامة الإدارة - الحساسية لمخاطر السوق.

#### 1. مؤشرات كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال إحتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

أ- نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر: هذا المؤشر يقاس بنسبة رأس المال إلى مجموعة الأصول المرجحة بالمخاطر، فإنخفاض هذه النسبة يعني زيادة تعرض بنود الميزانية إلى المخاطر وإحتمال وجود نقص في كفاية رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، بالإضافة إلى هذا المؤشر يمكن النظر إلى جودة رأس المال خصوصا أن مكونات رأس مال البنك تختلف بإختلاف البلدان، كما أن مكونات رأس المال تختلف في قدرتها على إستيعاب الصدمات الخارجية ضمن تصنيفات رأس المال الموسعة المعروفة بالشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة لرأس المال.

ب- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال: تستخدم هذه المقاييس لتلافي المشاكل الناجمة عن عملية التجميع، وهي تفيد في النظر إلى معدلات رأس المال للمؤسسة المالية الواحدة، ومثال ذلك أن تحسب معدلات كفاية رأس المال لمجموعة من المؤسسات كأكثر ثلاثة بنوك أو إحتساب معدلات كفاية رأس المال للبنوك المملوكة للقطاع العام، أو حتى النظر في معدلات كفاية رأس المال لبعض البنوك التي لا تحقق المقاييس الدولية أو المقاييس المحلية.

إن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية إكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب التالية<sup>2</sup>:

- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.
- تعطي نتيجة القياس مؤشرا هاما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على إتخاذ الإجراءات اللازمة مبكرا، كالأجراءات المتعلقة برفع رأس المال.
- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

<sup>1</sup> - أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، مصر، ص: 1-2.

<sup>2</sup> - عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 - ص: 103.

2. مؤشرات جودة الأصول:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:

- التركيز الائتماني القطاعي: التركيز لمجمل التسهيلات الائتمانية في قطاع إقتصادي معين قد يعني إنكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع، فكثير من الأزمات المصرفية حدثت وتضخمت بفعل إنتقال الأزمة من بعض القطاعات الإقتصادية إلى القطاع المصرفي بفعل تركيز القروض في هذه القطاعات، كما حدث في أزمة شرق آسيا
- حيث تركزت معظم القروض في قطاع العقارات، والصحيح أن تركيز القروض في مجمله خطير ويؤدي إلى إنكشاف القطاع المصرفي إلى الأزمات في القطاعات الإقتصادية، والحال ينطبق على تركيز الائتمان على القطاع التصديري.
- الإقتراض بالعملة الأجنبية: كثير من الأزمات المصرفية حدثت في الفترات التي تتوسع فيها البنوك بالإقتراض بالعملة الأجنبية لشركات محلية تفتقر لمصادر ثابتة من الإيرادات بالعملة الأجنبية مما يجعل هذه الشركات عرضة لمخاطر أسعار الصرف وإنتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر إئتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.
- القروض غير العاملة: إن زيادة نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض يشير إلى ضعف محفظة الإقتراض للمؤسسة المالية وبالتالي هذا يؤثر على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل وحتى على درجة الإعسار في المؤسسة وفي العادة تحتسب نسبة القروض غير العاملة جنبا إلى جنب مع نسبة الإحتياطات المخصصة لهذه القروض. وهناك نسب أخرى يمكن حسابها في هذا المجال لتعطي مؤشر عن الديون المشكوك في تحصيلها والتي لم تصنف ضمن القروض غير العاملة. إن إرتفاع نسبة القروض غير العاملة بشكل عام يظهر مشكلة سابقة بالنسبة لمحفظة الإقتراض. كما أنه من المفيد أيضا في هذا المجال إحتساب نسب الإسترجاع (نسبة المسترد من القروض على شكل نقد إلى إجمالي القروض غير العاملة) حيث أن مثل هذه النسب تفيد في معرفة قدرة المؤسسة على متابعة قروضها.
- القروض للمؤسسات العامة الخاسرة: إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر إئتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية خصوصا أن بعض البلدان لا تصنف القروض الممنوحة للقطاع العام ضمن القروض غير العاملة حتى وإن لم تدفع بالكامل أو حدث تأخير في دفعها.

- **مخاطر الأصول:** وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. إن انخفاض هذه النسبة لا يدل بالضرورة على جودة الإستثمار، حيث أن إرتفاع درجة الإستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة إستثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال (مقررات بازل) حيث تقوم المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاية رأس المال لديها بالإستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطري يعادل الصفر وفقاً لتصنيفات بازل.
- **الإقراض المرتبط:** وهو يعني الإقراض إلى مجموعة متصلة من العملاء (المقترضين) أو حتى الإقراض لمؤسسات أخرى متصلة بالمؤسسة المالية نفسها. إن إرتفاع نسبة القروض المرتبطة إلى إجمالي لقروض يعكس نوع من مخاطر الإئتمان بإرتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين وعدم تنوع محفظة الإئتمان على قطاع واسع من المقترضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية، كما أن الإقراض إلى مؤسسات مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يعتبر شائع جداً في كثير من الدول، وتكمن خطورة هذا النوع من الإقراض في أن الإقراض لمؤسسة (مالية أو غير مالية) مرتبطة بالمؤسسة المالية المقرضة يتم الموافقة عليه دون أي تدقيق في ملاءة المؤسسة المقرضة بإعتبارها تتبع لنفس المجموعة التي تعمل ضمنها المؤسسة المقرضة.
- **مؤشرات الرفع المالي:** وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال للمؤسسة المصرفية بإعتبار أن معظم أصولها تكون على شكل قروض (وهي مقلوب معدل كفاية رأس المال بمفهومه البسيط). إن إرتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

#### ب- مؤشرات المؤسسة المقرضة:

- إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقرضة، وخصوصاً المؤسسات غير المصرفية. وبالتالي فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالإعتبار احتمال قدرة المقترض على سداد القروض وذلك يعتمد على ربحية المؤسسة المقرضة والتدفقات المالية لديها.
- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** كثير من حالات الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية كانت قد سبقت مجالات إقتراض مفرط من قبل مؤسسات غير مالية، وبالتالي يصبح من الضرورة متابعة نسبة الرفع المالي بالنسبة للمؤسسات غير المالية، فنمو مديونية الشركات بشكل كبير يمكن أن ينظر إليه كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الإئتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة، وكذلك من المهم النظر في توزيع مديونية الشركات، ومدى تركيزها في القطاعات الإقتصادية كقطاع الإنشاءات أو قطاع التصدير وغيره وذلك لمعرفة مدى إنكشاف هذه الشركات وبالتالي المؤسسات المصرفية للهزات التي تصيب تلك القطاعات الإقتصادية.
- **ربحية قطاع الشركات:** إن الإنخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

- المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية<sup>1</sup>: وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد، ويمكن استخدام مؤشرات مركبة مثل مؤشر ALTMAN والذي يعتمد على عدة مؤشرات مالية تتضمن جودة الأصول وأداء العوائد والسيولة، وهذا مؤشر يطبق في العادة على مستوى الشركة للتمييز بين الشركات الجيدة والشركات الضعيفة. وهناك مؤشرات عديدة في هذا المجال التي من الممكن أن تعطي صورة واضحة عن وضع الشركات وتأثيرها على القطاع المصرفي مثل مؤشرات التأخر في الدفع ومتطلبات الشركات لحماية الدائنين وغيرها.
- مديونية القطاع العائلي: هذه المعلومات تفيد بالنسبة للمديونية الموجهة للقطاع العائلي وخصوصا في البلدان التي تشكل فيها نسبة القروض الشخصية نسبة عالية من مجمل القروض مثل دول الخليج العربي.

### 3. مؤشرات سلامة الإدارة:

- سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإعتماد عليها.
- معدلات الإنفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- نسبة الإيرادات لكل موظف: بنفس المفهوم فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية والذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.
- التوسع في أعداد المؤسسات المالية: إن التوسع قد يعكس بشكل عام بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات الإزداد السريع في أعداد المؤسسات المالية قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس وهذا يعكس نوعا من عدم جودة الإدارة وضعف في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

### 4. مؤشرات الإيرادات والربحية<sup>2</sup>:

- إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

<sup>1</sup> - أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

<sup>2</sup> - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 277-283.

- العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح بإستثناء الأرباح الإستثنائية وغيرها.
  - العائد على حقوق الملكية: إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن احتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن احتساب نسبة رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.
  - معدلات الدخل والإنفاق: إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى إستمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الإستثمار التي تدر أرباح (الإستثمار في الأسهم، السندات، أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد وغيرها من النفقات.
  - المؤشرات الهيكلية: هناك مقاييس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الإعتماد عليها، وهي تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية، منها درجة إتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبه عملاء المؤسسة المصرفية فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الإقتصادية، وهذا له تأثير على جملة تكاليف المؤسسة المالية وربحيتها، ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية إتساع الهامش سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع، وهذا يدل على البيئة التي تعمل فيها المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الإحتكارية فيه، كأن يكون سوق منافسة إحتكارية.
5. مؤشرات السيولة والتمويل: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

- التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية: إن ارتفاع نسبة التسهيلات المقدمة من البنك المركزي إلى المؤسسات المالية كنسبة من إجمالي رأس المال أو الخصوم لهذه المؤسسات، يعكس مشكلات حادة في السيولة أو بمعنى آخر قد تكون هذه المؤسسات في حالة إعمار مالي.
- التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك: إن التفاوت الكبير في نسبة الفائدة للإقراض بين البنوك تدل على أن هناك مؤسسات مالية تعتبر خطيرة، كذلك فإن هناك بعض الإجراءات الكمية التي تتخذها البنوك فيما بينها، ووجود مثل هذه الإجراءات يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر كبيرة مثل التفاوت في كمية الإقراض المسموح بها بين مؤسسة وأخرى أحيانا، أو عدم رغبة بعض المؤسسات بإقراض مؤسسات أخرى يدل على وجود مؤسسات ذات مخاطر عالية، بشكل عام فالقطاع البنكي هو أول من يكتشف وجود مشاكل في بعض البنوك وفي القطاعات الأخرى
- نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية: إن انخفاض نسبة الودائع إلى عرض النقد بمفهومه الموسع M2 قد يعكس ضعفا في الثقة في البنوك أو قد يعكس مشاكل في السيولة لدى البنوك، كما أنه في بعض الأحيان يظهر أن المؤسسات المالية غير المصرفية هي مؤسسات فاعلية وتقدم خدمات مالية مختلفة، أو أن تكون هذه المؤسسات المالية المصرفية تتصرف تماما كالبنوك وتقدم الخدمات التي تقدمها البنوك.
- نسبة الودائع إلى القروض: تحتسب هذه النسب بإستثناء الإقتراض فيما بين البنوك، وهي تعطي صورة واضحة عن قدرة النظام المصرفي على تحويل الودائع لديه لتتواءم مع الطلب على القروض (تلبية حاجات المقترضين). إن ارتفاع هذه النسب يظهر أن هناك ضغوطا على الجهاز المصرفي، كما أنه يظهر أن الجهاز المصرفي يعاني من نقص في السيولة لمواجهة الهزات الطارئة.
- هيكل إستحقاق الأصول والخصوم: هناك عدد من المؤشرات التي تقيس مدى التطابق في آجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم وذلك بالنظر إلى تركيبة محفظة الأصول، مثل مؤشر نسبة الأصول السائلة والذي يقيس نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، فهذه النسبة تكشف عن مدى التطابق في آجال الإستحقاق، كما أنها تبين الحاجة إلى زيادة التحوط في إدارة السيولة، إن التباين الكبير في آجال الإستحقاق يبين أن المؤسسات المالية تعاني من مخاطر في السيولة، كما أنها تعكس عدم تيقن المودعين والمقرضين الآخرين من إستمرارية المؤسسة المالية في المدى الطويل.
- سيولة السوق الثانوية: إن مؤشرات السيولة بالنسبة للمؤشرات المالية يجب أن ينظر إليها بالتزامن مع مقاييس العمق والإتساع للسوق المالي الثانوي بالنسبة للأصول السائلة مثل هامش الطلب والعرض ومؤشرات التداول.

#### 6. درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي

موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الإستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الإستثمارية في البنوك تحت ظروف إستثنائية في السوق كما في الإهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقياسها المعروفة والمستخدمة

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة المحلية وبعض المشتقات المالية المكتتبة على أسعار الفائدة وسندات الشركات، وتحتسب هذه المخاطر وفقا لمفهوم "الأمد" الذي يقيس العلاقة بين تذبذب أسعار السندات وأسعار الفائدة، كما يمكن توسيع مفهوم "الأمد" ليأخذ بعين الإعتبار مفهوم "التحذب" الذي يأخذ بعين الإعتبار العلاقة غير الخطية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة.
- **مخاطر الصرف الأجنبي<sup>1</sup>:** وتتعلق مباشرة بأذونات وسندات الخزينة للحكومة الأجنبية وبعض المشتقات المالية المكتتبة عليها، ولحساب هذه المخاطر يمكن إستخدام بعض الأرقام القياسية لمخاطر أسعار الصرف.
- **مخاطر أسعار الأسهم:** مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها ويمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" الذي يعبر عن مخاطر السوق فقط، أو "نظرية المضربة في تسعير الأصول" والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة.
- **إن معظم المخاطر السابقة تظهر أيضا في المشتقات المالية حيث أن عنصر المخاطرة السوقي في المشتقات المالية هو ذاته عنصر المخاطرة السوقي للأصل القائم (أسهم، سندات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السلع) الذي تعتمد عليه هذه المشتقات، إلا أن شكل العلاقة بين عقود المشتقات المالية والأصل القائم يحدد كيفية تقدير المخاطر السوقية لهذه العقود. بالنسبة للمستقبلات العلاقة خطية وبالتالي يمكن حساب هذه المخاطر مباشرة.**
- **أما بالنسبة للخيارات فإن العلاقة غير خطية ويمكن حساب المخاطرة لها من خلال ما يصطلح على تسميته "باليونانيات" مثل "  $\rho - \nu - \theta - \gamma - \delta$  " وكل من هذه الأحرف تقيس العلاقة بين تغير أسعار الخيارات بالنسبة لمعاملات مختلفة، فمثلا  $\delta$  تقيس العلاقة أثر تغير أسعار الأسهم على أسعار عقود الخيارات،  $\gamma$  هي المشتقة الثانية بالنسبة لتغير أسعار عقود الخيارات بالنسبة لأسعار الأسهم،  $\theta$  تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير الأجل،  $\nu$  تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير ذبذبة أسعار الأسهم،  $\rho$  تقيس التغير في أسعار عقود الخيارات بالنسبة لتغير سعر الفائدة.**
- **بالنسبة لعقود المقايضة على أسعار الفائدة والعملات فإنها تحتاج لنماذج الإفلاس والتحسين لحساب مخاطر المشتقات على المخاطر الإئتمانية.**

<sup>1</sup> - أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

7. المؤشرات الخاصة بالسوق:

بالرغم من أن هذه المؤشرات لا تدخل ضمن إطار مؤشرات الحيلة الجزئية الستة الداخلة ضمن CAMELS ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية.

- الأسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية: إن انخفاض الأسعار السوقية بالنسبة للأدوات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية مقارنة بمتوسط أسعار الأسهم في السوق يعطي إنطبعا سلبيا على وضع المؤسسات المالية. كذلك يمكن النظر إلى مؤشرات هوامش العوائد بالنسبة للأدوات المالية المصدرة من قبل المؤسسات المالية ومقارنته بالفوائد على الأدوات المصدرة من قبل الشركات والمؤسسات الكبيرة (تحديدا على السندات) لمعرفة جودة هذه الأدوات المالية وبالتالي وضع المؤسسات المالية.
- العوائد المفرطة: إذا كان العائد الذي توفره مؤسسة ما أو مجموعة مؤسسات فوق العائد الذي توفره المؤسسات المشابهة بشكل ملفت فإن ذلك يعكس وضع يحتاج إلى التحليل لمعرفة سبب هذه الفروقات في العائد، حيث أن المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل بشكل عاجل توفر عوائد مرتفعة في العادة.
- التصنيف الائتماني: بشكل عام التصنيف الائتماني المنخفض للمؤسسات المالية المحلية من قبل وكالات التصنيف العالمية يعكس وضع مالي ضعيف على المستوى الدولي، كما أن التصنيف الائتماني للشركات يفيد في إعطاء صورة عن درجة الإئتمان بالنسبة للمقترضين من الجهاز المصرفي، وفي كل الأحوال فإن هذا التصنيف يعطي فكرة عامة، إلا أن صندوق النقد الدولي ينظر إلى قدرة المؤسسات المالية بعينها دون النظر في إمكانية الحكومة في دعمها.
- هامش العائد السيادي: هذا العائد يمثل الفرق بين العائد على السندات التي تصدرها المؤسسات المالية والعائد على سندات الخزينة الأمريكية، وهذا الهامش يغطي نوعين من المخاطر، مخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الفائدة، بمعنى أنه كلما زاد هذا العائد فإن هذا يعطي إشارة إلى زيادة هذين النوعين من المخاطر.

المبحث الثاني: مؤشرات دولية أخرى.

بالإضافة إلى معيار CAMELS، توجد مؤشرات أخرى تؤخذ كمعايير لتقييم أداء البنوك، وتشمل مؤشرات الحيلة الكلية وكذا آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية، بالإضافة إلى معايير لجنة بازل ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية لقياس كفاية رأس المال، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الكلية<sup>1</sup>

أ- تعريفها: مؤشرات الحيلة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة وإستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير على التأثر بالأزمات المالية والإقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

ب- أهمية مؤشرات الحيلة الكلية:

- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المصرفي مبني على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال إستخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.
- تعمل على كشف مخاطر إنتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

ج- مضمونها:

يعتمد الجهاز المصرفي على مجمل النشاط الإقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الإقتصادية التي تصيب الإقتصاد ككل، وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الإقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، مما يتطلب مراقبة بعض المتغيرات على الإقتصاد ككل وخصوصا تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف وهذه تشمل ما يلي:

(1) مؤشرات النمو الإقتصادي:

- معدلات النمو الإقتصادي الإجمالي: إن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي يضعف مقدرة المقترضين المحللين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الإئتمان، فكثير من حالات الكساد يتبعها إعسار مالي.
- تدهور بعض القطاعات: تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية وإستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية حيث أن ذلك يؤدي إلى إهتزاز وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية وإحتياطياتها.

<sup>1</sup> - أحمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، مصر، ص: 1-2.

(2) مؤشرات ميزان المدفوعات:

- **عجز الحساب الجاري:** إن ارتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على احتمال حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي على النظام المصرفي، خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل فالأزمات المالية تحدث بشكل عام عندما يشعر المستثمرون الأجانب بضخامة العجز في الحساب الجاري وإعتباره حالة مزمنة ولا يمكن تحمله، مما يضطرهم إلى سحب إستثماراتهم إلى خارج البلاد.
- **الإحتياطات والدين الخارجي:** إن إنخفاض نسبة الإحتياطات في الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) إلى الإلتزامات القصيرة الأجل ينظر إليه من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الإستقرار في النظام المصرفي وهناك مؤشر آخر على كفاية الإحتياطات يتمثل بعدد الأشهر من المستوردات من السلع والخدمات التي بمقدور هذه الإحتياطات تغطيتها. بالنسبة للدين الخارجي فإنه ينظر في العادة إلى حجمه وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، كما ينظر إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الإستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي.
- **شروط التبادل التجاري:** تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات) كان سببا رئيسيا للأزمات المالية والمصرفية في كثير من البلدان وخصوصا في البلدان الصغيرة التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية، وفي المقابل فإن التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري خصوصا المؤقت قد يحدث بعض المشاكل للنظام المصرفي من خلال ما يعرف بالتضخم و حدوث ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم والتي ترتفع فيها أسعار الأسهم بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم والتي تعكسها القيمة الحالية للأرباح الموزعة.
- **تركيبية وأجال التدفقات المالية:** إن تركيبية التدفقات المالية ما بين إستثمارات في المحافظ أو إستثمارات مباشرة أو كونها تدفقات رسمية أو خاصة أو حتى من قبل أي مؤسسة مهما كان نوعها كبنك تجاري أو إستثماري له تأثير على الإقتصاد والنظام المصرفي في البلد. وكما أسلفنا الذكر فإن أجل هذه التدفقات التي تغطي عجز الحساب الجاري لها تأثير على سلامة الجهاز المصرفي.

(3) مؤشرات التضخم:

- **درجة التذبذب في التضخم:** إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الإئتمان والمخاطر السوقية وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الإئتمان والإستثمار، وفي المقابل فأن الإنخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم قد يؤدي إلى المستويات الإسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلبي على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، خصوصا في حالات الإقراض غير الحصيف "أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة".

4) مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف:

- التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف: التذبذب في هذه المعدلات هو مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب إرتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. إن تعرض النظام المصرفي للهزات الخارجية يزداد كلما إرتفع عبء الدين الخارجي وكلما إرتفعت حصة الإستثمارات الأجنبية في المحافظ من مجمل حجم الإستثمار الأجنبي. بشكل عام إرتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين أن إرتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية من خلال:
  - قناة إستبدال الأصول (هروب رؤوس الأموال)
  - تدهور التصنيف الإئتماني للمقترضين في الأسواق الناشئة.
  - تشوه المعلومات اللازمة للتصنيف الإئتماني وبالتالي سيادة مشكلة إختيار العملاء.
- وفي المقابل، فإن إنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الإقتراض الخطر، كما أن لزيادة التذبذب في أسعار الفائدة المحلية والعالمية آثار سلبية جدا على الجهاز المصرفي مباشرة في حالة عدم قدرة البنوك على تجنب مخاطر أسعار الفائدة وغير مباشرة من خلال تراجع جودة الإئتمان المقدم في حال قدرة البنوك على تلافي مخاطر أسعار الفائدة ونقلها إلى عملائها.
- المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية: إن إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (إلا إذا كانت هناك معدلات نمو إقتصادي عالية)
  - وفي المقابل فإن المستوى السالب لأسعار الفائدة الحقيقية قد يعكس نوعا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفائدة من قبل الحكومة.
- إستمرارية ثبات أسعار الصرف: إن الإرتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة المقترضين على خدمة الدين ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين - غير المصدرين- في تسديد الدين (خدمة الدين)، كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف يمكن أن تخلق ضغوطا على كاهل القطاع المصرفي مباشرة من خلال تغيير قيمة الأصول المالية في القطاع وبطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الإقتصاد.
- ضمانات أسعار الصرف: وجود ضمانات أسعار الصرف (سواء بشكل صريح أو ضمني) إلى جانب عدم التناسق بين السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف يعتبر من الأسباب الرئيسية في تذبذب التدفقات النقدية وزيادة مخاطر أسعار الصرف.

(5) إزدهار الإقراض وأسعار الأسهم<sup>1</sup>:

- إزدهار الإقراض: ويعبر عنها بالفارق بين نسبة النمو في الإئتمان المقدم من البنوك ونسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي. مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الأزمات المالية الحادة. إن التوسع السريع في الإقراض من قبل المؤسسات المالية يحدث نتيجة لعدم الدقة في تحليل طلبات الإقراض، بالإضافة إلى ضعف البيئة التشريعية ووجود نظام ضمانات (صريحة أو ضمنية) حكومية للمؤسسات المالية الخاسرة تشجع البنوك على أخذ مخاطر عالية مما يسهم في زيادة مخاطر الإئتمان في الإقتصاد ككل.
- إزدهار أسعار الأسهم: تعتبر السياسة النقدية التوسعية أحد أسباب الإزدهار في أسواق الأسهم والعقار، حيث أن التغير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية إنكماشية يؤدي إلى إنخفاض قيمة الأسهم والعقارات وتراجع النشاط الإقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية، كما أن التدهور في أسواق رأس المال يقلل من دخول المؤسسات المالية وقيمة محافظها الإستثمارية وقيمة ضماناتها.

(6) آثار الإنتقال بالعدوى:

- بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية فإن إنتقال الأزمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا.
- الإنتقال من خلال التجارة: عندما يعاني أحد البلدان من أزمة مالية تظهر على شكل إنخفاض حاد في قيمة العملة فإن البلدان الأخرى الشريكة لها في التجارة تعاني من الأزمة بإنتقالها إليها من خلال التجارة بسبب تراجع تنافسية هذه البلدان (تدهور شروط التبادل التجاري) مقارنة مع البلد المنكوب الذي إنخفضت عملته بشكل حاد.
- الإرتباط بين الأسواق المالية: إن الترابط القوي بين أسعار الأسواق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة بين البلدان المختلفة يؤخذ دائما كمؤشر على إمكانية وجود مخاطر الإنتقال بالعدوى، وهذا النوع من المخاطر يعتبر مرتفع بين البلدان المتشابهة في صفاتها الإقتصادية والمالية، بحيث ينتقل أثر الأزمة المالية من البلد المنكوب إلى البلدان الأخرى المشابهة له من خلال البنوك التجارية وتدفقات رأس المال.

(7) العوامل الأخرى:

- الإقتراض والإستثمار الموجه: إن توجيه الإستثمار والإقتراض بصورة قصرية إلى نشاطات وقطاعات على أسس غير سوقية تؤدي دائما إلى تخصيص غير كفاء للموارد.
- علاقات الحكومة بالقطاع المصرفي: ان زيادة الإئتمان الموجه من البنك المركزي إلى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المصرفي.
- حجم المتأخرات في الإقتصاد: إن تراكم المتأخرات في الإقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والإعسار المالي في المؤسسات المالية.

<sup>1</sup> - أحمد ظفاح، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

المطلب الثاني: معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية<sup>1</sup>

ا. معيار آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية:

يقوم هذا المعيار على تحليل النفقات الجارية والإيرادات الحقيقية التي تحققها المؤسسة المالية من مصادر أنشطتها المختلفة كنسبة مئوية لجملة الأصول خلال فترة محددة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (ii. 3): آلية تحليل النفقات والإيرادات الجارية

إيرادات عن الإئتمان	تكاليف الودائع المطلقة	صافي الدخل من التمويل	عمولات على الخدمات المصرفية	التكاليف الإدارية للعاملين	صافي الأرباح قبل الضرائب
% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول	% من الأصول

هذه المؤشرات يمكن أن تكون مفيدة في الموازنة بين النفقات والإيرادات للمؤسسات المالية، إلى جانب تحليل كفاءة توظيف الموارد من حيث توليد الأرباح، كما تساعد على البحث عن أسباب القصور في البنود التي تدر نسبة متدنية من الأرباح أو بنود الإتفاق التي تظهر تجاوزا في المعاملات.

<sup>1</sup> - عثمان بن موسى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 103 .

II. المعايير التي تصدرها لجنة بازل: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة"

1. بازل الأولى: أصدرت اللجنة حوالي 39 مبدأً أساسياً، وتهدف هذه المعايير لتحقيق ما يلي:
  - توفير متطلبات رقابة مصرفية فعالة
  - تأسيس مبادئ التصديق بإنشاء مصارف جديدة للسماح بالدخول في الصناعة المصرفية مع تحديد الهياكل الإدارية والمالية المطلوبة إلى جانب هياكل الملكية.
  - وضع الضوابط الإحترازية للمصارف الجديدة.
  - تحديد طرق الرقابة للمصارف الجديدة.
  - صياغة متطلبات الإفصاح والبيانات المطلوبة.
  - تحديد سلطات المراقبة الرسمية.
  - وضع أسس الرقابة على المصارف الأجنبية.
- وعموماً تستهدف مبادئ اللجنة تقوية الأداء في الأجهزة الرقابية للدول المختلفة، وتأتي في قمة قائمة المبادئ متطلبات الرقابة الفعالة والتي تتمثل في التحديد الواضح للمسؤوليات وأهداف السلطات الرقابية، والإطار التشريعي الذي يؤكد إستقلالية أجهزتها وسلطتها في القيام بعمليات الرقابة، والحصول على البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات المالية، وهياكلها الإدارية والوظيفية.
- من جهة أخرى صوّتت اللجنة إهتمامها إلى العوامل والمخاطر التي تؤثر سلباً على الإستقرار المالي، وصممت لكل عنصر من هذه العناصر والمخاطر مبادئ مراقبتها وإحتواء أثارها، وهذه المبادئ تتصل بالموضوعات الآتية:
  - (1) المبادئ المتعلقة بمتطلبات التصديق بدخول مصارف جديدة في الأسواق المالية، ومراجعة التعديلات التي قد تطرأ على الهياكل المالية والإدارية وهيكل الملكية للمصارف.
  - (2) أهم المخاطر التي تشملها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ما يلي:
    - المخطر الإئتمانية، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر نقص السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، المخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة.
  - (3) هندسة تصميم وتطبيق القواعد والضوابط الإحترازية التي تتصل بـ:
    - كفاية رأس المال، ويتعلق هذا المبدأ بتحديد الحد الأدنى لرأس المال.
    - إدارة المخاطر الإئتمانية.
- تشتمل هذه المعايير على عمليات منح القروض وإجراءات متابعة الديون وتقييم جودة وكفاية الإحتياطي لمقابلة الديون المتعثرة والتي تشمل ما يلي<sup>1</sup>:
  - مراقبة مخاطر التركيز والإنكشاف الكبير، التسليف للجهات ذات العلاقة، إدارة مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة والسيولة، ومخاطر التشغيل، إلى المخاطر الداخلية وطرق مراقبة المصارف القائمة والتعامل مع بنود العمليات خارج الميزانية، أسس مراقبة متطلبات الإفصاح وتقديم البيانات، تحديد المدى الزمني للتقارير، الإجراءات التصحيحية لأوضاع المصارف.

<sup>1</sup> - عثمان بن موسى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 107

2. بازل الثانية: إتضح من خلال الممارسة وتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أصدرتها بازل الأولى عدة ثغرات وقصور في تحقيق أهداف اللجنة، وكان من نتائج هذا القصور الضعف في عملية قياس المخاطر الناتجة عن ضعف قدرة المصارف على التمييز بين مجموعات العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية جيدة وبين العملاء على مستوى متدني من القدرات المالية، مما أفضى إلى تورط المصارف في مغامرات التسليف لعمليات ذات مخاطر عالية. هذا وإن غياب الإفصاح الكامل يؤدي إلى إضعاف قدرة السلطات الإشرافية والسوق على التعرف على الأوضاع الحقيقية للإنكشاف في محفظة الإئتمان مما قد يشجع المصارف على التعامل في معاملات غير آمنة.

ركزت التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل (2)، على المبادئ التي أقرتها اللجنة من قبل على الوسائل التي تساعد على تحقيق أهم أهدافها في إزالة القصور في تعميق الإستقرار وسلامة النظام المالي في العالم عن طريق ترويج نظم العمليات المالية السليمة في المؤسسات المصرفية، وتتضمن تلك النظم التي تطرحها اللجنة إستخدام قائمة مرنة من الخيارات بمختلف مقاسات ودرجات التحديث والتطور، إلى جانب طرح نظم تساعد على رفع مستوى الحساسية لمتطلبات رأس المال، إلى جانب توسيع قاعدة تغطية شاملة للمخاطر، هذا وتم وضع نظم حديثة تركز على أهمية التقييم الذاتي للمخاطر مع تقوية دور ومسؤولية الرقابة الداخلية والرسمية ورقابة السوق إن أهم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل 2 هو تحسين حساسية مخاطر التشغيل، إذ أن مبادئ بازل الأولى كانت تغطي فقط مخاطر الإئتمان، وكان ذلك الوضع من شأنه تحفيز المصارف على إستبعاد الأصول عالية الجودة من قوائم حساباتها، كما أن المخاطر السيادية كانت تقاس بصورة غير دقيقة وغير متطورة.



لذا تميزت التعديلات التي تم إدخالها بأنها تغطي كل المخاطر وبصورة شاملة، تستوفي كفاية الإحتياطات المطلوبة لتغطية مخاطر محفظة الإئتمان إلى جانب إبراز مدى تنوع المخاطر في محفظة الديون.

الخاتمة:

لقد تناولنا أهم المعايير المتعارف عليها دولياً كأدوات لقياس الأداء وتحقيق لسلامة المصارف وللتعرف على مدى فعالية الحكم المؤسسي وكفاية رأس المال والملاءة المالية والكفاءة الإدارية الداخلية، والتي تتمثل في ربحية المؤسسة وقدرتها على إدارة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وكذا المخاطر الأخرى المرتبطة بالإئتمان.

إن النظام المصرفي السليم في أي قطر أو إقليم يتكون من مجموعة المصارف القادرة على توظيف معظم أصولها وإلتزاماتها بكفاءة في الوساطة المالية والمعاملات المصرفية، وتمتعها بالملاءة المالية، والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال وكفاية السيولة المطلقة لمقابلة المدفوعات المعتادة في الظروف العادية والظروف الطارئة، وعليه، ولتحقيق إستدامة الأرباح إلى جانب تميزها بكفاءة الإدارة والرقابة الداخلية الفاعلة والحكم المؤسسي السليم، فإنه من الضروري على المؤسسات المصرفية اللجوء إلى المعايير الدولية المذكورة سابقاً، لكونها الإطار الذي يضمن تحقيق تلك الأهداف التي تطمح إليها جل المصارف وخصوصاً الكبيرة، ولكونها الإطار الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات. واستخلصنا ما يلي:

1. تعتبر معايير الحيطة الجزئية والكلية وغيرها من المعايير الأخرى التي تمت دراستها أدوات مفيدة لتقييم أداء البنوك إذ تعتبر هذه المؤشرات كأساس لبناء نظام للإنذار المبكر للأزمات المصرفية.
2. يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مناطق رئيسة.
3. تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم أداء فروع البنوك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المصرفي ككل.
4. يتم تصنيف أداء المصرف حسب معيار CAMELS إلى 5 أصناف، هذا التصنيف من شأنه تحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، وهو ما يدفع إلى ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلاً أداة للإنذار المبكر.
5. تعتبر المؤشرات المدروسة في هذا البحث من أفضل الأدوات الرقابية لكونها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.
6. إن معظم المؤشرات المدروسة جاءت من واقع الدول الصناعية المتقدمة وقد لا تتلاءم هذه النظم مع ظروف الدول النامية.
7. كل مؤشر من المؤشرات التي تم التطرق إليها يضم مؤشرات تفصيلية وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.



# الفصل الثالث

### مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية، وبعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها ومخاطر الصرف وتغطيتها، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بأداء المؤسسات المصرفية، كما استعرضنا وناقشنا أيضا بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة.

سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR). حيث تعتبر الدراسة الميدانية مجالا لجمع المعطيات من الواقع الاجتماعي المراد دراسته، وذلك استنادا إلى قواعد وإجراءات منهجية وإلى الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة. ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية إنجاز هذه الدراسة، من اختيار مجتمع الدراسة وعينته وتحديد المتغيرات وكيفية تلخيص المعطيات، كذلك نبين الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات والأدوات الإحصائية لتحليلها كما سنبين البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها بعرضها وتفسيرها وتحليلها ومناقشتها ومقارنتها بالفرضيات.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية<sup>1</sup> BADR :

في هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة وتطور التاريخي للبنك و إلى الهيكل التنظيمي و دراسة كل مصلحة فيه وأيضا إلى مهام البنك الفلاحة و تنمية الريفية و أهدافه.

المطلب الأول: ماهية البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1. نشأة وتطور التاريخي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم (105/88) بتاريخ 13 مارس 1982 ، و مع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988 ، عدل و أكمل بقانون (01/88) الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 12/01/1988 و وضع طرق العمل و إجراءات التحويل ، فتحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم و هذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19/02/1989 لدى مكتب التوثيق للسيد " مندسان " موثق بالجزائر العاصمة.

• مر البنك الفلاحة و تنمية الريفية في تطوره بثلاثة مراحل رئيسية و هي:

1. مرحلة 1982-1990: خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على الترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2. مرحلة 1991-1999: بموجب قانون النقد و القرض الدولي الذي ألغى من خلاله التخصيص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، ولقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

في 1991: تم انخراط في نظام سويفت "Swifet" لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

في 1992: تم وضع نظام "Sybu" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى

«Télétraitement» إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

في 1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية

في 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

في 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

في 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك "CIB".

3. مرحلة 2000-2004: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من

البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الانتعاش الاقتصادي و التوجه نحو

تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات

<sup>1</sup> فتحي بن قذور، متطلبات التكامل بين البنك وشركات التأمين، مذكرة ليسانس، جامعة خروبة، مستغانم، الجزائر، 2014-2015، ص: 60-65.

اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات، ولتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة للاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصنة و تحسين أداء،

و العمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجال العمل المصرفي.

## II. تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أعلاه ، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، و مع مرور السنوات تعددت نشاطاته . بدءا بتدعيم فروعه علي مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع ، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته تقريبا حوالي 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف.

و نظرا لكثافة نشاطه و مستواه فقد صنف بنك الفلاحة الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

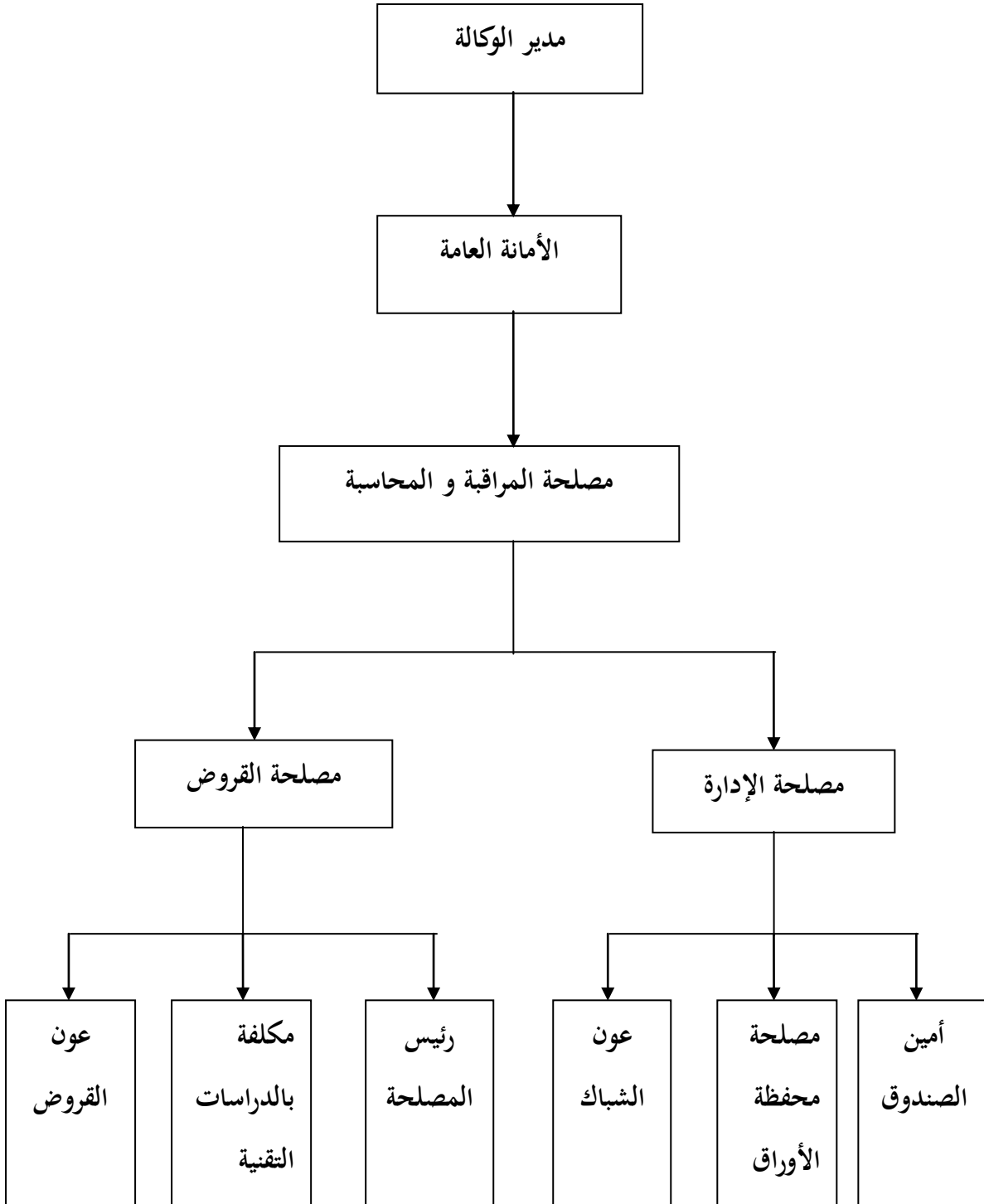
المطلب الثاني: هيكل التنظيمي ودراسة مهام كل مصلحة:

➤ : هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية : بنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، وكذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءهن ولإتمام دوره على أحسن وجه.

يمثل الشكل رقم (4) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لووكالة 872، حيث يتضمن المصالح التالية:

- 1- مدير الوكالة: مهمته تسيير الوكالة و المصادقة على المهام المخولة له وكل عملية تجرى في البنك يطالع عليها شخصيا.
- 2- الأمانة العامة: السرية التامة، القيام بالاتصالات و العمال المكتبة و تنظيمها و مصلحة القرض أي كل العمليات الجارية و المحاسبة و تقديم المعلومات.
- 3- مصلحة المراقبة و المحاسبة: في هذه المصلحة يتم مراقبة مصالح الإدارة و القروض لتفادي أي مشاكل قد تتعرض لها كلتا المصلحتين.
- 4- مصلحة الإدارة: وتنقسم إلى 3 مصالح:
  - عون الشباك: تأدية خدمة الزبائن (سحب، تحويل العملات الأجنبية).
  - مصلحة حفظ الأوراق: في هذه المصلحة تكمن سرية أوراق العملاء.
  - أمين الصندوق: مسؤول عن الإجراءات و النفقات و هو مسؤول على الخزينة المالية.
- 5- مصلحة القرض: وتنقسم إلى 3 مصالح:
  - عون القروض: استقبال، تقديم المعلومات اللازمة فيما يخص طلب القروض و تخضير الوثائق اللازمة.
  - مكلف بدراسات التقنية: تسيير القرض حق الحصول على الفائدة.
  - رئيس المصلحة: دوره المصادقة، تحليل ملفات، منح القروض في حالة القبول.

الشكل رقم (1. III): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:



المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

• مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

1. مهام البنك الفلاحة و التنمية الريفية :

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي و ذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعد على تدعيم هذا القطاع الحيوي، و لهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

- إمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم و تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد و النشاطات الحرفية.
  - قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، و التي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيون، البيطريون، الحرفيون (الصناعة التقليدية)، تجار الخواص.
  - التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
  - اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.
  - القيام بالعمليات التالية:
    - ✓ منح القروض طويلة و متوسطة الأجل .
    - ✓ معالجة جميع العمليات البنكية (قروض ، صرف ، خزينة).
    - ✓ تعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى .
    - ✓ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
2. : أهداف البنك الفلاحة و التنمية الريفية :

إن أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تنحصر فيما يلي :

- الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع هذه التغيرات .
  - جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن .
  - تحسين الإنتاج على مستوى عمليات المعالجة اليومية.
  - تطوير جودة الخدمة و العلاقات مع الزبائن.
  - إبقاء أكبر بنك في البلد .
  - العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني .
  - شهود نمو سريع و تبدل جذري في هيكله هذه المرحلة الانتقالية.
- توسيع إدخال الإعلام الآلي و كل الوسائل التكنولوجية الحديثة .

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دوراً مهماً في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، وكذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث. هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث نوضح في المطلب الأول الطريقة المتبعة في الدراسة، وسنرى في المطلب الثاني الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، وكما رأينا من قبل فإن هذا البحث يناقش أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، إذن إن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لها وكذلك لتوافر معلومات عليها، حيث تم إختيار العينة منها وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وكما نعلم أن البنوك الجزائرية ينظمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي شرع حرية الأعمال التجارية للبنوك دون تخصيص. هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر على أداء البنوك التجارية، إلى جانب تقلبات أسعار الصرف في دراستنا هذه، وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات فعلى سبيل المثال، إن معدل الفائدة ومعدل التضخم وسمعة البنك وقاعدة الزبائن لديه، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في أداء البنوك، وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات نفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ، ومنه نقول أن دراستنا هذه تعتمد على المتغيرات التالية:

1. المتغيرات المستقلة (تفسيري - x): وهو يعبر عن القيم المسببة وتمثل في:

إيرادات الصرف السنوية: وتشمل جميع عمليات الصرف التي يقوم بها البنك وننوه هنا إلى أنه يوجد نوعان من عمليات الصرف وهي:

عمليات تجارية: وهي العمليات التي يكون الغرض منها (بالنسبة للعميل) تجارياً مثل المعاملات الخارجية.

عمليات غير تجارية: وهي العمليات التي يقوم بها البنك والغرض منها (بالنسبة للعميل) ليس تجارياً مثل بيع العملة وشراؤها تحرير الشيكات السياحية وغيرها.

الجدول التالي يوضح تغيرات سعر الصرف لأهم العملات لفترة الدراسة.

الجدول (III. 1): يوضح تطور تغيرات أسعار الصرف (الدولار والأورو) مقابل الدينار خلال

2002-2011 الوحدة DA = 1\$/€

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

الجدول رقم (1.111): تغيرات أسعار الصرف سنوات الدراسة.

السنوات	أسعار الصرف	\$ الدولار الأمريكي	الأورو €
2002		79,72	83,45
2003		72,61	91,26
2004		72,61	98,95
2005		73,37	87,01
2006		71,15	93,75
2007		69,36	94,99
2008		64,56	94,86
2009		72,64	101,29
2010		74,40	99,19
2011		72,85	102,21

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2007، ص 16  
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2010، ص 20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار الصرف (الدولار والأورو) سجلت تقلبات طول فترة الدراسة، حيث شهد الدولار الأمريكي تغيرات بسيطة على غرار عملة الأورو التي شهدت تغيرات كبيرة.

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

ب . فوائد القروض السنوية: وهي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنك من عمليات الائتمان. والجدول التالي يوضح القيم العظمى والقصوى التي سجلتها معدلات الفائدة خلال طول فترة الدراسة.

الجدول رقم (III -2): يبين مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسة.

معدل إعادة الخصم	أدنى معدل	أعلى معدل	معدلات الفائدة السنوات
5.5	8	9,75	2002
4.5	8	9	2003
4	6	9	2004
4	5.50	9	2005
4	5.50	9	2006
4	5.50	9	2007
4	5.50	9	2008
4	5.50	9	2009
4	5.50	9	2010
4	5.50	9	2011

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لدا ورد من المعلومات في التقارير التالية:

IMF, **Algerai statistical appendix**, country report N13/49, february 2013, p :21

IMF, **Algerai statistical appendix**, country report N12/21, january 2010, p :30.

IMF, **Algerai statistical appendix**, country report N07/95, march 2007, p :31.

إن فترة الدراسة شهدت ثبات معدل إعادة الخصم بشكل كبير وهذا يعكس على معدل الفائدة الذي شهد ثباتا، ويبقى معدل الفائدة السنوي لكل سنة ينتمي إلى المجال المدون في الجدول حسب استراتيجيات البنك. ت . حجم المعاملات الخارجية: وتتمثل في جميع الإيرادات التي تحصل عليها البنك جراء عملياته في مجال التجارة الخارجية من التحصيل المستندي، والاعتماد المستندي، وخصم الكمبيالات المستندية وتدويل التجارة الخارجية، ونشير إلى أن المعاملات الخارجية هي جزء من عمليات الصرف التي يقوم بها البنك.

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

الجدول رقم (III. 3): يبين حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة. الوحدة (مليون. دج)

السنوات	حجم المعاملات الخارجية	السنوات	حجم المعاملات الخارجية
2002	1557	2007	1886
2003	1450	2008	2712
2004	1610	2009	2617
2005	2008	2010	2625
2006	2105	2011	5234

المصدر: على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) (مقابلة شخصية).

شهدت المعاملات الخارجية في مجمل السنوات تطورا وهذا ما نلاحظه في الجدول (III. 3) حيث يرجع الأمر إلى اهتمام البنك برفع رقم أعماله في المعاملات الخارجية.

2. المتغيرات التابعة (المفسر -y): وهو يعبر عن القيم الفعلية أو الناتجة وهي:

أداء البنك ممثلا في إيراداته: وهي كل الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من كل النشاطات الرئيسة والثانوية له من عمليات الائتمان وعمليات الصرف وتدويل التجارة الخارجية، وتدرج في حساب (produit net bancaire) الموجود في جدول حسابات النتائج والملخصة في الآتي:

الجدول رقم (III.4): تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك الوحدة (مليون. دج)

السنوات	صافي الدخل	السنوات	صافي الدخل
2002	10420	2007	16140
2003	9537	2008	23925
2004	11551	2009	22453
2005	14563	2010	22554
2006	17085	2011	26956

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) التقارير السنوية للسنوات من 2002 إلى غاية 2011، الجزائر، 2002-2011.

إن التطور في مبالغ صافي الدخل الذي حققه البنك من سنة إلى أخرى باستثناء بعض التغيرات البسيطة ذلك راجع إلى كفاءة البنك في التحكم في التكاليف والحد منها.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

1. لقد اعتمد الباحث في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

المصادر الثانوية: <sup>1</sup> حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة في الفصلين الأولين من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والمجلات والمقالات العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من الشخصيات المصرفية في إدارة البنك محل الدراسة وهذا لاستفسار عن بعض التساؤلات وتوضيح بعض المعطيات التي تعذر إيجادها في التقارير السنوية المالية، والتي كانت هذه الأخيرة أسلوباً كذلك في جمع المعطيات استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة بغرض توضيح وتفسير الظاهرة الاقتصادية، وتمثل الأدوات في: تحليل الانحدار: "هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها، وتسمى الدالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تاريخ التصفح 20/04/2017 على الساعة 17.15 <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm>

<sup>2</sup> مكيد علي، الإقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 18-19.

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

### المطلب الثالث: تقديم نتائج الدراسة:

بعد أن تم جمع المعطيات الخاصة بالبحث وتم دراستها وتحليلها بالأدوات والطرق اللازمة وإدخال تغييرات عليها،

سنرى في هذا المطلب عرض نهائي لهذه المعطيات ونصنفها إلى صنفين:

#### 1. نتائج الدراسة الخاصة بتقييم البنك والمتغيرات.

ما يخص تقييم البنك.

يبين الجدول (III-5) أهم المؤشرات التي تقيس أداء البنك<sup>1</sup> من جانب الربحية، كما نلاحظ أنها حققت مؤشرات مقبولة في جميع سنوات الدراسة.

#### الجدول رقم (5.III) يوضح مؤشرات العائد (ROA) و (ROE) (%)

السنة	2002	2003	2004	2005
إجمالي الأصول (مليون.دج)	367847	388823	409453	428769
إجمالي الإيرادات (مليون.دج)	20040	19266	48775	56090
الدخل الصافي (مليون.دج)	10420	9537	11551	14563
حقوق الملكية (مليون.دج)	26434	27202	27661	30383
هامش الربح (PM) %	52,00	49,50	23,68	25,96
منفعة الأصول (AU) %	5,45	4,95	11,91	13,08
الرافعة المالية (EM) مرة	13,92	14,29	14,80	14,11
العائد على الأصول (ROA) %	2,83	2,45	2,82	3,40
العائد على حقوق الملكية (ROE) %	39,42	35,06	41,76	47,93

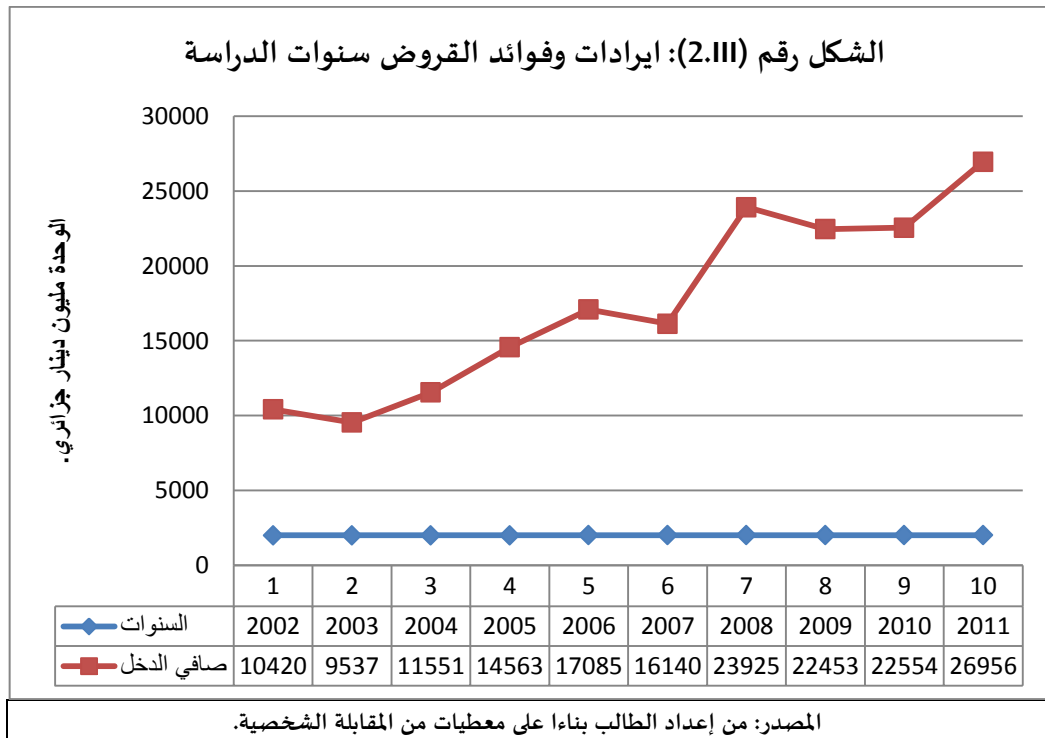
<sup>1</sup> تاريخ التصفح <http://www.djazairss.com/elbilad/92922017-04-21>

## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

2011	2010	2009	2008	2007	2006
990360	814741	777374	724544	534415	487859
81685	76500	75541	76076	63239	62899
26956	22554	22453	23925	16140	17085
81161	70402	59248	48489	38366	42284
33,00	29,48	29,72	31,45	25,52	27,16
8,25	9,39	9,72	10,50	11,83	12,89
12,20	11,57	13,12	14,94	13,93	11,54
2,72	2,77	2,89	3,30	3,02	3,50
33,21	32,04	37,90	49,34	42,07	40,41

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات التقارير المنشورة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من سنة 2002 إلى غاية 2011

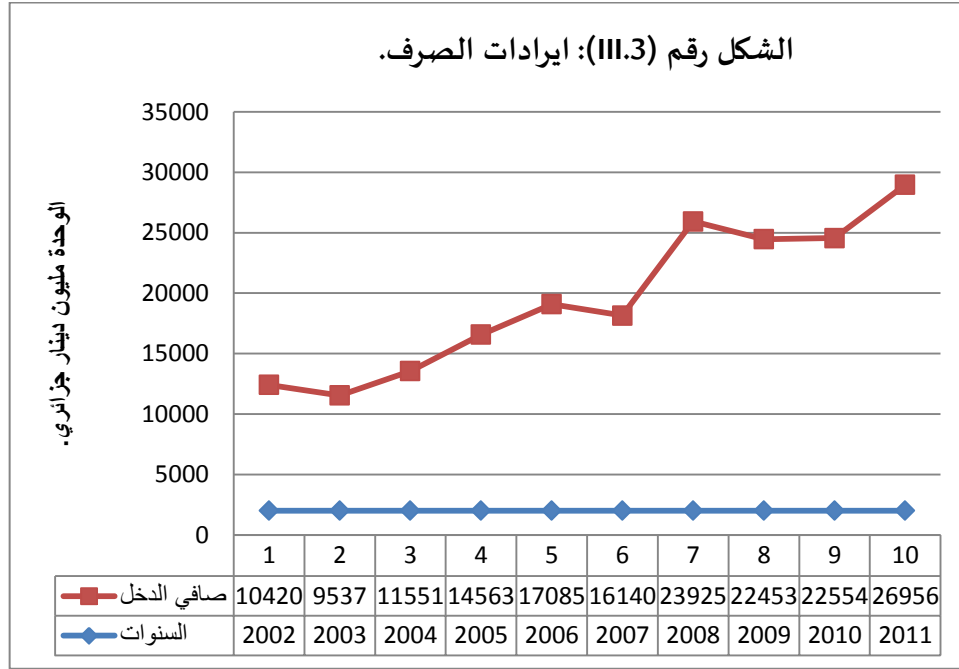
- \_ إجمالي الإيرادات ويساوي جميع الإيرادات التي حققها البنك من نشاطه طول السنة
- \_ حقوق الملكية هي عبارة عن الاحتياطات مضافا إليها كل من رأس المال والنتيجة الصافية (الأرباح غير موزعة)



نتائج تدرس المتغيرات. إن الشكل (2-III): يمثل لنا منحني بياني لإيرادات فوائد القروض التي يتحصل عليها البنك من عملية الإقراض والتي تعتبر النشاط الرئيسي للبنك وهذا لمدة عشرة سنوات ابتداء من 2002 إلى 2011.

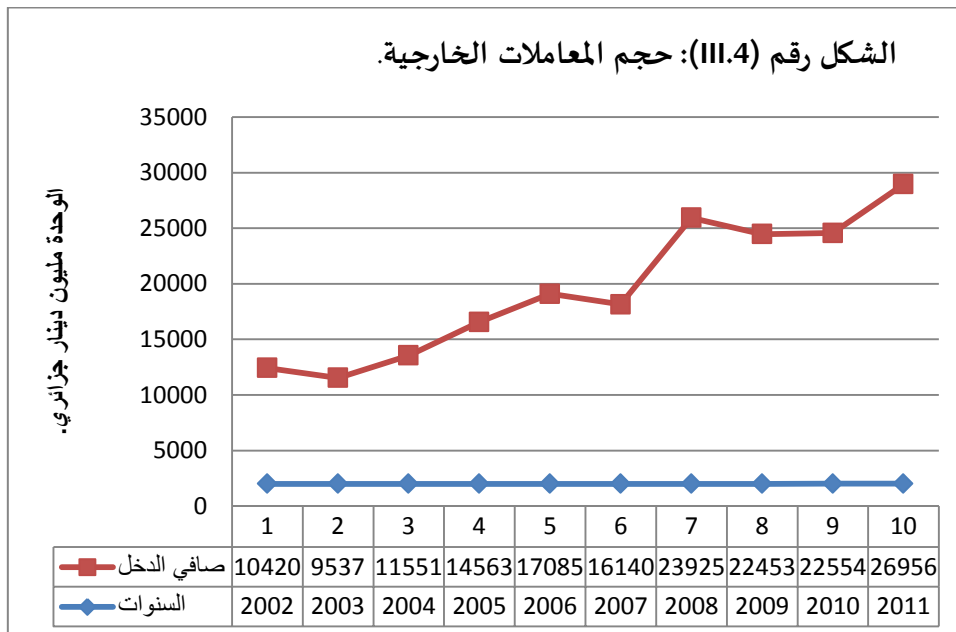
## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

الشكل (III-3): يوضح إيرادات الصرف التي تعتبر ضمن النشاط شبه رئيسي للبنك (نشاط ثانوي)، ونلاحظ تطورات ملحوظة في إيرادات الصرف طول فترة الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من المقابلة الشخصية.

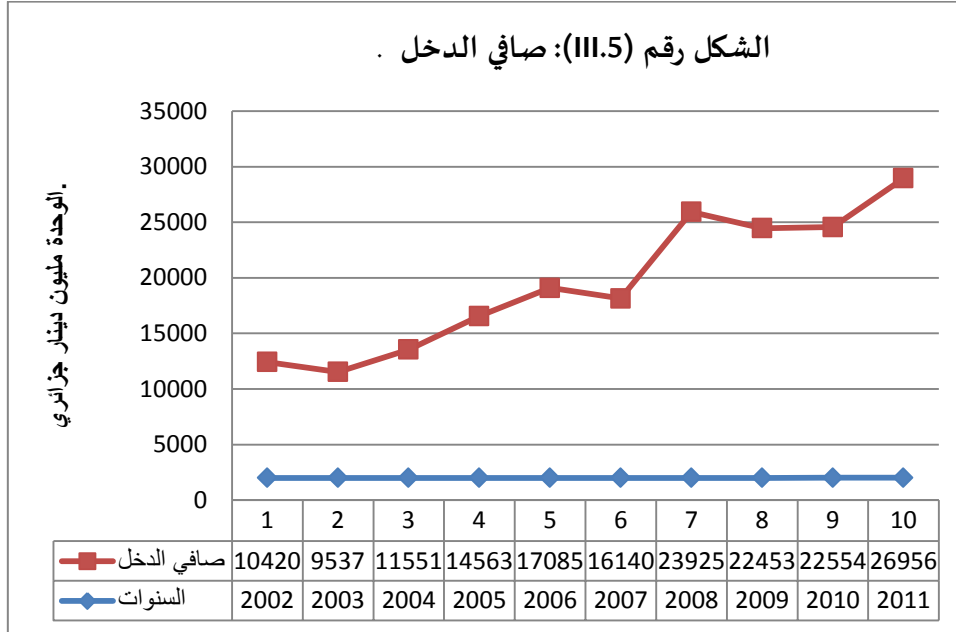
الشكل (III-4): إن المعاملات الخارجية التي يقوم بها البنك تدخل ضمن إيرادات الصرف، والتي تنقسم إلى قسمين: أولهما الغرض منها تجاري مثل المعاملات الخارجية، والثانية الغرض منها ليس تجاريا مثل شراء وبيع العملات، وتعتبر المعاملات الخارجية الجزء الأكبر الذي يمثل إيرادات الصرف.



## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من الجدول رقم (3.111).

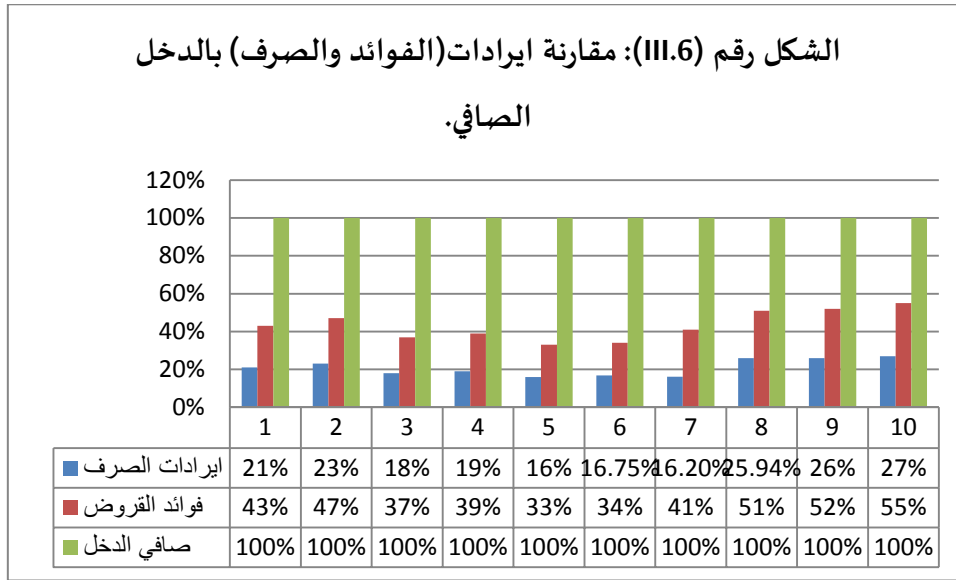
الشكل (5.111): يمثل صافي الدخل للبنك كل العمليات التي من شأنها تحقيق عوائد مطروحا منها المصاريف، ويستخرج صافي الدخل من جدول حسابات النتائج والذي بدوره يتماشى مع النتيجة بالعلاقة الطردية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من الجدول رقم (4.111).

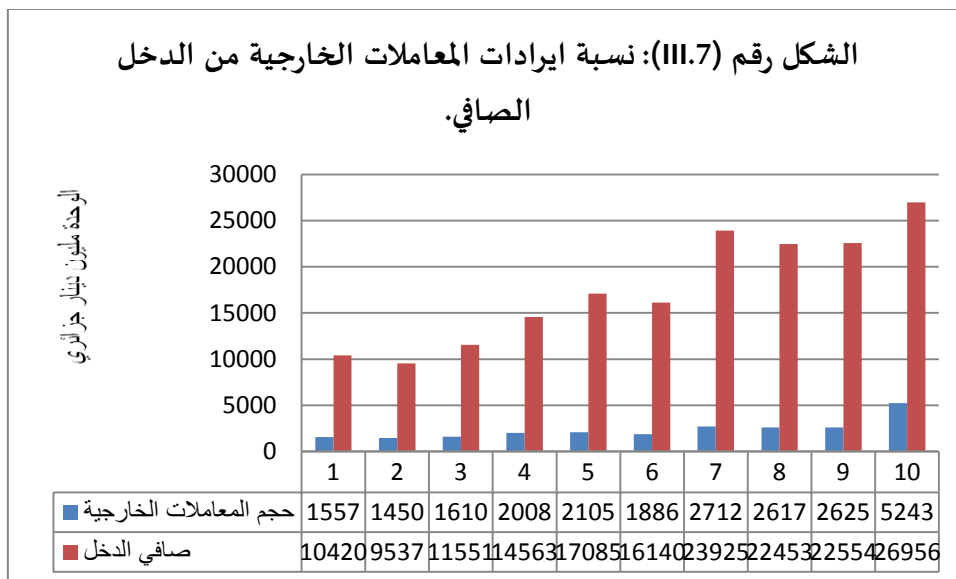
1. نتائج تخص الفرضيات:

الشكل (6.III): افترضنا في هذا الشكل أن الدخل الصافي للبنك هو 100 %، وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل من إيرادات الصرف وهي تعتبر نشاط ثانوي للبنك وإيرادات الفوائد من القروض التي تدخل ضمن نشاطه الرئيسي، في الرفع من ربحية البنك، ومعرفة مدى اهتمام البنك بالنشاطات الثانوية.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات من المقابلة الشخصية

الشكل (7.III): رغم أن المعاملات الخارجية تعد عملاً ثانوياً للبنك، لكن كان ولا بد أن يهتم بها ذلك لسبب أن الجزائر مقبلة على تحرير التجارة الخارجية وأن الاقتصاد المحلي كضرورة حتمية لا بد أن يرتبط بالاقتصاديات العالمية لمواكبة العصرية والتطور، واهتمامه به سيزيد من ربحيته ونشاطه الدولي.



## الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (حالة بنك BADR).

من اعداد الطالب بناء على معطيات الجداول: (3.iii) و (4.iii).

### إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض، من الشكل (6-iii) افترضنا أن صافي الدخل يساوي 100 % وهذا ليتسنى لنا معرفة مدى مساهمة كل منها (إيرادات الصرف وإيرادات القروض) في الرفع من صافي الدخل، أما القيمة الباقية فهي لإيرادات من أنشطة أخرى، فلو بدأنا بإيرادات فوائد القروض نلاحظ أن نسبتها تمثل أكثر من 30 % من صافي الدخل الإجمالي طوال سنوات الدراسة وهذه نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالإيرادات الأخرى وهذا أمر طبيعي لأن النشاط الرئيسي للبنك هو الوساطة المالية، وتبقى الملاحظة في ما مدى قيام البنك بمهامه الرئيسية حيث سجلت السنتين الأوليتين نسبة تقدر حوالي أكثر من 40 % وبعدها تشهد السنوات الأربع المالية إنخفاضها بحوالي 10 % لتسجل السنوات الأخيرة ارتفاعا جيدا لتصل النسبة إلى أكثر من 50 % من إجمالي صافي الدخل وهذا أمر يوضح أن البنك في السنوات الأخيرة إتبع إستراتيجية جيدة في تسيير نشاطه وله الكفاءة في تسيير أصوله، أما عمليات الصرف فهي تعتبر أول نشاط ثانوي يقوم ويهتم به البنك في أولوياته لما لها من أنشطة فرعية كثيرة مثل المعاملات الخارجية تصدير واستيراد، الاعتماد المستندي وغيرها، ولما تدره من أرباح كبيرة في ظل مخاطرة تكاد لا توجد وتنعدم في أغلب الأحيان وهذا راجع إلى انعدام وجود سوق مالية وطنية تتحكم فيه قوى العرض والطلب، وبالإضافة إلى تدخل السلطة النقدية في السوق المالي. إن النسب التي سجلتها إيرادات الصرف نسب جيدة كون أن نشاط الصرف يعتبر ثانويا، حيث سجلت النسب طول الفترة إنخفاض طفيفا طال السنوات من 2006-2008، ليشهد بعدها ارتفاعا كبيرا، وكانت سنة 2011 قد سجلت أكبر نسبة بحوالي 27 % من إجمالي الدخل الصافي وهي نسبة جيدة مقارنة بإيرادات فوائد القروض التي سجلت أعلى نسبة به 55 % في نفس السنة، أي بفارق بينهما  $\frac{1}{2}$ ، حيث أن الاختلاف يكمن في أهمية، النشاط وحجمه، بمعنى في مجمل القول وحسب معلومات الدراسة فإن كلما ساهمت إيرادات القروض بنسبة ستساهم إيرادات الصرف بنصف تلك النسبة، وهو أمر راجع إلى أن سياسة البنك بالدرجة الأولى إذ يهتم بشكل كبير على عمليات الصرف واتخذها النشاط الثاني بعد منح الائتمان وكخلاصة للتحليل نستنتج أن إيرادات الصرف تساهم وبشكل جيد في الرفع من صافي الدخل للبنك وهو ما تثبته الفرضية الأولى.

ب. إختبار الفرضية الثانية: من خلال الجدول رقم (3.iii): شهدت المعاملات الخارجية في مجمل السنوات تطورا وهذا ما نلاحظه في الجدول (3.iii) حيث يرجع الأمر إلى اهتمام البنك برفع رقم أعماله في المعاملات الخارجية التي أثرت إيجابا على دخل البنك فهي في تطور ملحوظ مع مرور الوقت وذلك بتمويل التجارة الخارجية.

ت . الفرضية الرئيسية: بعد استعراضنا لاختبار الفرضيتين وإثباتهما، نستنتج أن نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام صرف ثابت، بمعنى أن البنك المركزي الجزائري هو من يحدد أسعار الصرف بشكل أسبوعي لا قوى السوق (الطلب والعرض)، وأن أي تغير في أسعار الصرف الأجنبية في الأسواق المالية لا يؤثر بشكل مباشر في تحديد أسعار الصرف في الجزائر، إذ أن المتعاملون في مجال الصرف في الجزائر دائما في حالة ربح كون أن الأسعار محددة مسبقا وأن أي احتمال للخسارة ستغطيه العمولة التي يفرضها المتعامل (البنك) للعميل في كل عملية صرف.

إن انعدام السوق المالي (البورصة) في الجزائر، وعدم تنوع احتياطات الصرف من العملة الصعبة، واعتماد الجزائر على عملتين في المعاملات الخارجية (الدولار والأورو)، والقيود المفروضة على الاقتصاد، كل هذه الأسباب غير المباشرة جعلت من الإقتصاد الجزائري اقصادا مغلقا بعيد عن التنافسية وعن قوى العرض والطلب، وهو ما جعل تقلبات أسعار الصرف التي تحدث في الأسواق المالية العالمية لا تؤثر بشكل كبير على المتعاملين في الصرف في الجزائر، وهو ما تثبته الفرضية الرئيسية.

خاتمة الفصل:

لقد استخدمنا في تقييم البنك مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكذلك استعملنا في قياس أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية على صافي الدخل للبنك محل الدراسة نموذج الانحدار البسيط، وذلك بهدف تقدير العلاقة بين المتغيرين بالإضافة إلى مقارنة إيرادات الصرف مع إيرادات فوائد القروض للبنك خلال فترة الدراسة، وقد توصلنا من خلال هذا التحليل إلى بعض النتائج من أهمها:

- (1) إن نتائج مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الأداء المالي للبنك من حيث الربحية.
- (2) لقد رأينا أن أسعار الصرف لا تتحدد بقوى السوق (الطلب والعرض)، رغم أن الدولة صرحت بأنها تتبع نظام صرف التعويم المدار، إلا أنها في الحقيقة مازالت تتبع نظام الصرف الثابت بتدخلها في تحديد أسعار بشكل أسبوعي، وهذا ما يوضح أن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر على أداء البنوك.
- (3) تأثر كل من إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية على أداء البنك (الدخل الصافي) تأثير إيجابي، إذ لاحظنا تطور الإيرادات سنة بعد أخرى، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها ما هو داخلي مثل اهتمام البنك المتزايد والمستمر لعمليات الصرف وإتخاذ استراتيجيات تهدف إلى الأحسن، ومنها ما هو خارجي كنظام الصرف المتبع في الدولة وسياساتها النقدية.



# الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعتبر ظاهرة تقلبات أسعار الصرف أحد المشاكل المطروحة بالنسبة للأطراف الإقتصادية التي تنشط في المجال الدولي، وتندسم تداعياته وترتيباته بمكانة هامة تتطلب المعرفة والمتابعة المستمرة لتوظيف التدابير المناسبة من أجل تسهيل إتمام المعاملات الخارجية.

حيث إن نظام الصرف المعتمد في البلد ومدى تدخل السلطة النقدية في تحديد أسعار الصرف يعكس أهمية كبيرة في تحديد متغيرات الصرف والمتعاملون في سوق الصرف وغيرها من العوامل التي تؤثر على سعر صرف العملة بالتالي تأثرها على الأداء المالي للمؤسسات المالية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية (تصدير واستيراد، إقراض وإقراض)، وكما رأينا في الدراسة الميدانية أن أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كان أداء جيدا في أغلب الحالات طول سنوات الدراسة، لكن ما يميز الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف لم تؤثر على أداءه بشكل كبير وذلك راجع إلى نظام الصرف الثابت الذي تتبعه الجزائر وهو نظام مقيد بعيد عن قوى السوق (العرض والطلب)، مع تدخل البنك المركزي في السياسة النقدية للبلاد. وكخلاصة إجمالية لما توصلنا إليه بعد هذه الدراسة أن تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك مرهونة بنظام الصرف المتبنى للدولة وفيما يلي سنرى أهم النتائج المستخلصة وكذلك إختبار للفرضيات وأخيرا التوصيات والإقتراحات:

أولا : نتائج البحث:

1. إن تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطره مرهون بإختيار نوع نظام الصرف السائد في البلد وكذلك معرفة حالة إقتصاد ذلك البلد.
2. إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الإقتصادية مع تلك البلدان وحسب عملة الصادرات وأهم هذه العملات هي الدولار والأورو رغم تصريح البنك الجزائري بأنه يتبع نظام التعويم المدار.
3. إن تقلبات أسعار الصرف تحت نظام صرف ثابت لا تؤثر أبدا على أداء أي مؤسسة إقتصادية ذلك أنه لا يتعرض لقوى السوق ( العرض والطلب ) بل يتحدد مسبقا وفق عملات أجنبية ولمدة زمنية معينة.
4. رأينا أن مجمل الدراسات السابقة تطرقت إلى أثر تقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الإقتصادية، وهذا لما يوليه هذا الموضوع من أهمية لدى المتعاملين الإقتصاديين.
5. يعد تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة البنك، وتقييم إنجازاته بالمقارنة مع ما هو مستهدف وقياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.
6. يوفر تقييم الأداء معلومات لإدارة البنك للرقابة على نشاطه.
7. يتم تقييم الأداء باستخدام عدة أساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج مؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.
8. من تطبيق المؤشرات على بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) توصلنا إلى النتائج التالية:  
- أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا محسوسا ومقبولا في ربحية البنك، ومع ذلك فإنه ينبغي على البنك زيادة نسبة الربحية مما يعزز كفاءة البنك في إدارة أصوله.

- أن مؤشرات جودة الأصول تبين الاستعمال الأفضل لأصول البنك حيث أن نسبته لم تنخفض عن 5% وهي نسبة نوعا ما مقبولة لتشهد فيما بعد إرتفاع ملحوظا.
- تبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 55%.
9. تعتبر مقارنة النشاط الرئيسي للبنك (منح القروض) مع النشاط الثانوي له (عمليات الصرف) من بين الأسباب التي نعرف منها مدى اهتمام البنك بتنوع الأنشطة والتسيير الحسن لموارده ومواكبته للتطورات العالمية الحاصلة في هذا القطاع، وهذا ما أثبتته الدراسة حيث سجلت مساهمة إيرادات الصرف 25% من الدخل الصافي مقارنة بإيرادات الفوائد التي سجلت 55% من الدخل الصافي للبنك، وبهذه النسبة يعتبر نشاط عمليات الصرف مهم جدا للبنك وهو أمر لا يستهان به.
10. إن استعمال الأدوات الإحصائية لدراسة متغيرات البحث يوضح وبشكل جلي النتائج المرجوة وهذا ما تبين لنا من دراسة أثر المعاملات الخارجية على الدخل الصافي للبنك.
11. إن العلاقة الطردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، هي دلالة على أن البنك كفاء في تسيير أصوله وله استراتيجيات بعيدة المدى في مواكبة العصرنة.

#### ثانيا : إختبار الفرضيات:

1. تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية، وبعد القيام بمقارنة كل من إيرادات فوائد القروض وإيرادات عمليات الصرف الأجنبي، أن إيرادات الصرف الأجنبي تساهم وبشكل كبير في الرفع من صافي الدخل للبنك، حيث سجلت مساهمتها في الرفع من صافي الدخل في طول فترة الدراسة (2002-2011) عن ما لا يقل نسبته 20% من مجمل الدخل مقارنة بإيرادات القروض التي هي الأخرى سجلت في نفس الفترة عن ما لا يقل ب 50%. وتبقى 35% للنشاطات الأخرى وهذا ما يعني أن نشاط عمليات الصرف له أهمية كبيرة للبنك تضاهي النشاط الرئيسي له رغم أنه يعتبره نشاط ثانوي ومنه نكون قد أجبنا على الإشكالية الجزئية الأولى.
2. من خلال الدراسة التطبيقية والجدول رقم (III. 3): لحجم المعاملات تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك شهدت المعاملات الخارجية في مجمل السنوات تطورا وهذا ما نلاحظه حيث يرجع الأمر إلى اهتمام البنك برفع رقم أعماله في المعاملات الخارجية التي أثرت إيجابا على دخل البنك فهي في تطور ملحوظ مع مرور الوقت وذلك بتمويل التجارة الخارجية.

ثالثا: التوصيات:

بعد تناول موضوع بحث أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، والتطرق إلى حيثيات وثنايا الموضوع بنوعيه النظري المفاهيمي والتطبيقي، حول ما مدى تأثير أداء البنوك بتقلبات أسعار الصرف، وبعد إستخلاص نتائج البحث، وإثبات صحة الفرضيات، يمكننا من خلال هذا إقتراح جملة من التوصيات كالآتي:

1. إصلاح النظام المصرفي الجزائري يؤدي إلى مواكبة البنوك للتطورات المتسارعة في النظام المصرفي الجزائري، مع ضرورة اهتمام بنظام الصرف في الدولة.
2. يفضل أن تتضمن أسعار الصرف مرونة في مواجهة التغيرات الإقتصادية الناجمة عن التعامل مع الإقتصاد الدولي.
3. يجب التحكم في المؤشرات النقدية وتنوع مصادر الحصول على العملة الصعبة (تشجيع الصادرات الوطنية خارج المحروقات) حتى لا تتأثر أسعار الصرف بشكل سلبي.

رابعا: آفاق البحث:

إن موضوع تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك في المجال المالي والإقتصادي والذي يحظى بإهتمام الكثير من المنظرين الماليين والاقتصاديين، والذي لا يزال يحتاج إلى دراسات ونتائج من شأنها توضيح فكرة تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، فهذه الدراسة تعرف ندرة كبيرة في الأبحاث التي اهتمت بأثر تقلبات أسعار الصرف على الإقتصاد الكلي فقط دون الدراسة على الإقتصاد الجزئي الذي يعتبر أداة فاعلة لتحسين الإقتصاد الوطني من عدة جوانب والتي بدورها ستساعد على تحسن الإقتصاد الكلي، ومن هنا تتضح أهمية هذا الموضوع، فمن آفاق هذه الدراسة ما يلي:

1. محاولة دراسة نفس الموضوع في بيئة مالية مفتوحة ومختلفة عن بيئة الدراسة، وتمتاز بنوع من الوضوح.
2. دراسة ومناقشة المواضيع التي تهتم بالاقتصاد الجزئي.
3. ونقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بالموضوع:

- سعر الصرف وعلاقته بالتضخم في الجزائر خلال فترة زمنية محددة.
- أثر نظام الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة زمنية محددة.
- علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الإقتصاد الجزائري خلال فترة زمنية محددة.
- قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة زمنية محددة.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- محمد دويدار، وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003
- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001،
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002،
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 1999
- صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1984
- د/ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004/2003.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (2005) الطبعة الخامسة.
- د/ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966.
- د/شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994 139.
- طارق عبد العال محمد، حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار النشر الإسكندرية، مصر، 2005.
- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011
- د/ محمود يونس ، د/ عبد النعيم مبارك ، د/ كمال أمين الوصال، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2004،
- د/ أسامة بشير الدباغ ، د/ أشيل عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.

II. البحوث العلمية:

- فتحي بن قدور، متطلبات التكامل بين البنك وشركات التأمين، مذكرة ليسانس، جامعة خروبة، مستغانم، الجزائر، 2014-2015.
- شوقي طارق، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر كلية الاقتصاد، باتنة، الجزائر، 2009.

III. المقالات المنشورة:

- زينب عوض الله أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي منشورات الحلي الحقوقية جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

IV. المجالات:

- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيفة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، مصر
- مالك الرشيد أحمد- مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية- مجلة المصرفي- العدد 35، مصر، 2005.
- عبد النبي إسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة، مجلة جامعة أسيوط- مصر، 2008.

V. التقارير والمنشورات:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) التقارير السنوية للسنوات من 2002 إلى غاية 2011 ، الجزائر، 2011-2002

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2007.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثي الثالث، الجزائر، سبتمبر 2010.
- IMF, Algerai statistical appendix, country report N13/49, february 2013.
- IMF, Algerai statistical appendix, country report N12/21, january 2010
- IMF, Algerai statistical appendix, country report N07/95, march 2007.

.VI. المواقع الالكترونية:

تاريخ التصفح 2017/04/21 <http://www.djazairress.com/elbilad/9292>

تاريخ التصفح 2017/04/20 <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat12.htm>